وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر– بسكرة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الترسيخ الديمقراطي و معوقاته الداخلية و الخارجية في الأنظمة السياسية العربية (دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية و العلاقات الدولية:تخصص الانظمة السياسية المقارنة و الحوكمة

إعداد الطالبة:
- مودع زهيرة

إشراف الأستاذة:
- زنودة منى

لجنة المناقشة

	رئيسا
الأستاذة : زنودة منى	مشرفا و مقررا
	عضوا مناقشا
	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2014/2013

شكر و عرفان

الحمد الله الذي هداني و جعلني مسلمة وأنار دربي في العلم و المعرفة و وفقني في إتمام دراستي و إنجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة-أ- **زنودة منى** التي تفضلت بالإشراف على بحثي هذا و شجعني في كل مرة عل السير قدما لاستكمال فصول البحث،وقد استفدت من توجيهاتها البناءة و نصائحها المفيدة و مساعدتها المتواصلة لبلوغ الأهداف الموجودة في هذا البحث كما أسدي الشكر و التقدير لأساتذتنا الكرام بكلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية الذين ساعدوني و رافقوني طيلة مشواري الدراسي لما بذلوه من مجهودات.

دون أن انسي كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لتحقيق هذا المشروع وأخص بالذكر زملاء في الدراسة، و عائلة الكريمة التي ساعدتني على توفير الظروف الملائمة في إتمام دراستي دون أن أنسى الأخت و الصديقة "علوي فريال" التي كانت السند الأول لإتمام عملي

و لا يفوتني أن أشكر **أعضاء اللجنـــة الكـــرام** الذين أتشرف بقبولهم مناقشة المذكرة.

مقدمة

تعتبر عملية الترسيخ الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته دول العالم الثالث مع نهاية الثمانينات و النصف الأول من التسعينات من القرن العشرين، حيث تزايدت معها حالات الإنتقال من نظم لا ديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية، تقوم على التعددية السياسية.

و قد أدت هذه التطورات إلى امتداد هذه الموجة إلى المنطقة العربية التي عرفت حراكا سياسيا نشيطا تميز بتصاعد حجم وحدة المطالب.

و الجزائر على غرار جل الدول العالم ، انضمت إلى هذه الحركة و ذلك جراء المشاكل العديدة التي كان يعاني منها النظام الجزائري على مستوى السياسي و الإقتصادي.

كما تعتبر كذلك دراسة عملية الترسيخ الديمقراطي داخل الأنظمة السياسية العربية من بين أهم المواضيع الهامة لمعرفة منظومة المؤسسات و القوانين، و شكل الحكم بصفة عامة داخل الدولة، خاصة في ظل الدولة الحديثة المتسمة بتعدد مجالات تدخلها و كذلك زيادة المطالب و الحاجيات من طرف مواطنيها، و إن كانت المطالب المرتبطة خاصة بتحقيق الديمقراطية من أكبر التحديات للدولة الحديثة، فإن تحقيقها لن يكون بالشكل الجيد إلا في وجود مؤسسات و هيئات محلية تسمح قدر الإمكان لاشتراك المواطن في القرار. و كذا استفادته من هذا القرار.

حيث تأسست فكرة الديمقراطية في الجزائر بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، و صدور دستور 1989 أين شهدت الجزائر تحولا سياسيا في نظامها السياسي، و كانت الصورة الغالبة و البارزة لهذا التحول تتمثل في الإنتقال من نظام الحزب الواحد القائم على الأحادية السياسية و عدم السماح بالتعدد و لا التداول على السلطة بين القوى المختلفة إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية.

وبعد الأحداث العنيفة التي شاهدتها الجزائر عام 1988 التي أحدثت نقلة نوعية في تاريخ النظام السياسي الحاكم القائم على نظام الحزب الواحد في الحياة السياسية بدأ معها الإلحاح على ضرورة تغييره باتجاه مفهوم الديمقراطية المعاصرة أسسها و مؤشراتها.

مقدمة

أهمية الموضوع

من خلال ما سبق فإن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة على المستويين النظري، العلمي و العملي.

على مستوى العلمي :

إن دراسة الترسيخ الديمقراطي من أهم الدراسات المطروحة على الساحة الفكرية، فهو مفهوم حديث، يختلف عن المفهوم الديمقراطي، حيث تؤكد الأدبيات الحديثة أن عملية الترسيخ الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا لمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أول، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية و في الأخير التواصل إلى الرسوخ الديمقراطي.

على مستوى العملي :

تأتي الدارسة لرصد و تحليل عملية التحول و الترسيخ الديمقراطي في الجزائر، وبالتالي تطمح إلى إبراز أهم آليات الترسيخ الديمقراطي في النظام الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع الميول الشخصي إلى دراسة بعض المواضيع من خلالها يمكن مساهمة و لو بالقليل في بلورة التصورات التي تساهم في عملية الترسيخ الديمقراطي.

و ذلك بحكم الانتماء إلى وطننا الجزائر.

الأسباب الموضوعية :

التحولات العميقة التي مست شكل و مضمون الحياة السياسية في الجزائر بعد التعددية السياسية.

تزايد الاهتمامات بعمليات التحول و الانتقال إلى الديمقراطية في الأقطار العربية مما جعل من مسألة طرح التجربة الديمقراطية في الجزائر بسلبياتها و أجابياتها أمرا ملحا.

الدراسات السابقة:

ضمن إطار البحث في هذا الموضوع تم الإطلاع على مجموعة من المؤلفات و الدراسات الأكاديمية ذات الطابع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، حيث تم التركيز فيها على الجوانب التي تخدم الموضوع بالدرجة الأولى. و من بين هذه الدراسات نذكر:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بعنوان "عملية ترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الأفاق " من إعداد "زريق نفيسة"

مقدمة

كتاب للأستاذ أحمد مجدلاني بعنوان " ترسيخ قيم الديمقراطية و بناء المجتمع المدني"
كتاب للأستاذ عبد الوهاب الطراف بعنوان "ترسيخ الانتقال الديمقراطي".
و تأسيسا على ما سبق فقد عرف النظام السياسي في الدول العربية تحولات كبيرة نتج عنها التوجه نحو الترسيخ الديمقراطي و خاصة في الجزائر حيث تميز هذا التحول بتفاعلات كبيرة أثرت في مختلف المجالات و كان لها عوائق متعددة من الناحية الداخلية و الخارجية

و بذلك نطرح **الإشكالية** التالية:

- ما هي المعوقات الداخلية و الخارجية في عملية الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية بالتركيز على حالة الجزائر؟

و نتدرج تحت الإشكالية المركزية جملة من **التساؤلات الفرعية** التالية:

1- ما هي الديمقراطية و ماذا نقصد بالتحول و الترسيخ الديمقراطي؟

2- ما هو واقع الترسيخ الديمقراطي داخل الأنظمة السياسية العربية و ما هي أهم معوقاته؟

3- فيما تتمثل آليات الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و ما هي أهم المعوقات التي واجهتها ؟

الفرضيات:

1 -كلما كانت هناك تنشئة اجتماعية و سياسية عند الأفراد كلما كان هناك نتائج إيجابية في الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية.

2 -تزداد مظاهر التحول الديمقراطي في المجتمعات النامية كلما اشتدت الضغوط الداخلية و الخارجية على القيادات السياسية.

3 -تتطلب عملية الترسيخ الديمقراطي إحداث إصلاحات على مستويات عديدة حتى نصل إلى ديمقراطية حقيقية.

استنادا إلى الإشكالية المطروحة و الفرضيات الموضوعة، سيتم تناول للبناء المنهجي التالي:

مقدمة

- الفصل الأول : يمثل الإطار المفاهيمي و النظري، حيث نتناول فيه مختلف المفاهيم و المضامين الواردة في البحث كمفهوم الديمقراطية، و المضامين المختلفة لعمليتي التحول و الترسيخ الديمقراطي.
- الفصل الثاني: عبارة عن دراسة لواقع الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية و المتمثلة في العوامل الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية و كذلك استعراض أهم الآليات و معوقات الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

- الفصل الثالث: تناول مسار عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الجزائر و معوقات ترسيخية، حيث سنتطرق إلى عملية مسار التحول الديمقراطي في الجزائر و التركيز على أهم آليات الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و في الأخير أهم المعوقات السياسية و القانونية و الإقتصادية التي تعيق عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر.

الخاتمة : عبارة عن حوصلة لما تم استعراضه في البحث، و إجابة عن مختلف إشكاليا ته.

منهج الدراسة :

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في الدراسة المشكلة، تتضمن قواعد و خطوات للإجابة على أسئلة البحث و اختيار فرضيات من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة و الوقوف على نتائج دقيقة، ثم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية مركبة، تتضمن المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في الدراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي دون الرجوع إلى الامتدادات و الخلفيات التاريخية و هو ما سيمكننا من وصف الحاضر و تفسيره للوصول إلى الحقائق

منهج دراسة حالة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على هذا المنهج باعتبار أننا سنتناول عملية الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية بدراسة حالة معينة و هي التجربة الجزائرية.

صعوبات الدراسة:

إن الموضوع الترسيخ الديمقراطي و معوقات الداخلية و الخارجية في الأنظمة السياسية العربية، من المواضيع الحديثة نسبيا، حيث كان من الصعب إيجاد موضوع يشمل على هذا النموذج و خاصة بالتركيز على حالة الجزائر، فواجهتنا بعض الصعوبات في دراسة هذا الموضوع و ذلك في قلة المراجع الشاملة لهذه الدراسة.

تمهيد :

يمثل ضبط الإطار النظري للدراسة وتحديد مفاهيمها ضرورة منهجية ومعرفية لا ينبغي تجاوزها في أي إزالة غموض قد يتعرض أحداث بحثه ، الأمر الذي يقربه من الموضعية التي تمكنه من الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية من هنا فإن هذا الفصل يستهدف ضبط المفاهيم الرئيسية الوارد ة في البحث و العلاقة الإرتباطية التي قد نجمع بينها وبين المفاهيم ذات الصلة (الديمقراطية ، التحول الديمقراط ي ، الترسيخ الديمقراطي.....)

وكذا وضع الموضوع في إطاره النظري المناسب من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة أو المداخل النظرية للتحول الديمقراطي وذلك باعتبار هناك علاقة متداخلة بين التحول و الترسيخ الديمقراطي .

وعليه سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى النقاط التالية :

- المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية
- المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي
- المبحث الثالث: مفهوم الترسيخ الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية

قبل التطرق إلى الأساس الفلسفي و مؤشرات الديمقراطية لابد من معرفة معناها أولا و الإحاطة بمفهومها القانوني و هذا ما نتناوله في هذا المبحث الأول من خلال التطرق للعناصر التالية:

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية.
المطلب الثاني: ركائز و مؤشرات الديمقراطية.
المطلب الثالث: الأساس الفلسفي للديمقراطية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية.

أولا: لغة:يعود أصل كلمة ديمقراطية إلى الإغريق (اليونان) حيث تعتبر تركيبا بين Demos= شعب وسلطة=Cratus ، فالديمقراطية من حيث اللغة تعني حكم أو سلطة الشعب ن وهذا يقودنا إلى الإمعان في ماهية سلطته ، و إلى الإمعان أكثر في الكيفية التي من خلالها يمكننا تحسس سلطة هذا الشعب ، ومنه يمكن استخلاص جوهر الديمقراطية ، تعود بجذورها إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو ، وإلى التطبيق الاثنين و جوهره توسيع دائرة الحقوق بين البشر ن بحيث يتساوى في فرص الحياة ويتضمن ذلك تعظيم الحريات و المشاركة [1]

ويعود الفصل الأول في التأسيس لنظام ديمقراطي إلى صولون من خلال التشريعات التي وضعها عام594 ق م والتي وضع الحجر الأساس للديمقراطية اليونانية ،

[1]– فاطمة بدروني ، " التحويل الديمقراطي و الهندسة الانتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات " ، مجلة : دفاتر السياسية والقانون ، أفريل 2011، ص 59

بما أدخله من إصلاحات اجتماعية وسياسية قضت على نضام الحكم الأرستقراطي وأعطت للطبقة الشعبية دورها في نظام الحكم وتسيير شؤون الدولة[1]

ثانيا : إصلاحا : رغم أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع للديمقراطية ، كان ضروريا مقاومتها باعتبارها مفهوما سياسيا يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها وتتأثر بها ، حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطيۃ كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية التي يعرفها المبشرون بها على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب ، مادام أنها لم تتحقق في المستقبل المنظور[2]وعلى تعدد تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها وتنوعها إلى حد كبير من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، إلا أن هناك أجماعا واسعا وراسخا نسبيا في عالم اليوم، على أن النظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطي.

ويجمع الكثير من الباحثين على إعطاء تعريف للديمقراطية المعاصرة، باعتبارها منهجا وطريقة عملية لاتخاذ القرارات العامة، وليست عقيدة ترتبط بتراث أوربا الغربية، ما يقود إلى الاعتماد الجازم باقتران فكرة الديمقراطيۃ بالنظام الرأسمالي البرجوازي [3]

وتعرف الديمقراطيۃ أيضا أنها أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها احترام إدارة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية ،تدعم حقوق

[1]- مصطفى النجار ، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى إبن خلدون ، القاهرة : الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر و التوزيع،2005،ص29

[2]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان ، اليمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ،2006 ، ص 12

[3]- إسسماعيل الشطي ، " الديمقراطية كألية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح " ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 31، 2007 ، ص78

وحريات التعبير عن الرأي، وحق الاعتماد والتنظيم الحزبي والمهني ، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولي المناصب العامة .

ويعرفها جورج طرابلسي بأنها مجموعة ممارسات وأساليب عمل للإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية ، تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة [1] في حين يلخص البعض الديمقراطية في مفهوم المشاركة السياسية باعتبارها ترتكز على مجموعة معايير أهمها:حرية الصحافة ، حق الانتخاب ، شرعية المعارضة في البحث عن تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض وأسس أي نظام ، نجد البعض الأخر يعتبرها آلية حكم ، لا تقتصر مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب ، بل على نوعية المداخلات أيضا .

وحسب الأستاذ أسامة الغزالي حرب يمكن اختصار الديمقراطية في كونها مجموعة من المؤسسات والآليات لتنظيم الحكم ، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله [2]

إذن هذه بعض التعريفات التي أعطيت للديمقراطية المعاصرة ، التي يراد لها أن تتحقق وأكثر من ذلك أن تترسخ ، تجمع كلها على أن الديمقراطية هي منهج أو آلية وعملية لا تهدف إلى تحقيق حكم الشعب بالشعب مادام أن ذلك ليس بإمكان حتى في الدول التي استقرت بها نظما ديمقراطية ، لكنها تمكن على الأقل من تحقيق حكم الكثرة ، الذي يضمن مشاركة أفراد الجماعة أو المجتمع .

[1] - على خلفية الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2002 ، ص17

[2] - إسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002

المطلب الثاني: ركائز ومؤشرات الديمقراطية

هناك طرق عديدة لتعريف ركائز الديمقراطية، ولكل مجتمع ديمقراطي مستوى معين من التوازن و الاستقرار وصل إليه ويواصل تطوير وتعديل نظامه السياسي وربما حتى الدستور، ولكن عندما نلاحظ النظم الديمقراطية الناجحة ونرى كيف تعمل في واقع الأمر، يمكننا أن نتعرف على بعض القيم والمبادئ المشتركة والتي تتمثل في:[1]

1 – سيادة القانون:

في النظام الديمقراطي لا يوجد أحد فوق القانون، حتى ولو كان ملكا أو رئيسا منتخبا، حتى الدولة نفسها والحكومة يمكن مقاضاتهم بكونهم مواطنين عاديين، وهذا يعني أن النظام القضائي يجب أن يكون مستقلا عن السلطة التنفيذية

وتقتضي سيادة القانون أن يخضع الجميع للقانون والمساءلة أيضا في حالة انتهاك القانون ، وينادي النظام الديمقراطي بفرض القانون على قدم المساواة، وبشكل عادل ومنسق ، وأي شخص يتهم بانتهاك القانون يكون بريئا حتى تثبت إدانته من قبل محكمة قانونية ومن حق المتهم أن تتم محاكمته محاكمة عادلة وأن يتاح له تمثيلا قانونيا ويطلق على هذه العملية أحيانا أسم مراعاة الأصول القانونية ، ولا يجوز أن تنتهك القوانين أو تخالف الحقوق ألأساسية الواردة في وثيقة الحقوق أو المبادئ المنصوص عليها في الدستور .

[1] - حسن عبد الحميد أحمد رشوان ، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، مصر : المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص21 .

❖ الشفافية:

حتى يمكن مساءلة الحكومة ، على الشعب أن يكون على دراية بالشؤون العامة ، والحكومة التي تتمتع بالشفافية تعلن وتناقش بكل وضوح القضايا المتعلقة بالسياسات الرئيسية وتخصيص الموارد ، كما يكون باستطاعة الصحافة والشعب الحصول على معلومات حول قرارات الحكومة ، ومن اتخاذ هذه القرارات ولماذا تم اتخاذها [1] .

❖ مكافحة الفساد:

تحاول المجتمعات الديمقراطية منع أي مسؤولين منتخبين أو مجموعة من الأشخاص من إساءة استخدام أو استخدام السلطة ،كما تحاول وضع آليات خاصة لمكافحة الفساد، ويحدث الفساد عندما يستغل المسؤولين الحكوميين الأموال العامة لمصلحتهم الشخصية أو يمارسوا السلطة بطريقة غير قانونية من أجل منفعة شخصية .

2 – التعددية السياسية والحربية :

بما أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب ، وبما أن الشعب تتباين رؤاه ومصالحه وأفكاره وأهدافه ، فإن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية والحرية السياسية هي بالضرورة لكل الناس ولكل الأحزاب السياسية المعبرة عنهم وعن مصالحهم وأهدافهم ، وعليه فإن التعددية الحزبية السياسية هي ركن مهم وأصيل من أركان الديمقراطية ووسيلة مهمة من وسائل الديمقراطية ، وهي ضمانة من ضمانات الحرية السياسية

[1] - نفس المرجع ص 25

فيشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى و الآراء السياسية ، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها ، والتعددية السياسية بهذا المعنى ، هي إقرار واعتراف بوجود التنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع ، والتعددية الحزبية هي الحرية الحزبية بمعنى أن يعطي أي تجمع ولو شروط معينة ، الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة ، ليتم من خلالها الوصول إلى الأفضل [1]

3- التداول السلمي على السلطة :

المقصود بالتداول السلمي على السلطة هو التعاقب الدوري للحكم على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات ، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصهم الدستورية لفترات محددة سلفا ، وبذلك فإن اسم الدولة لا يتغير ولا يتبدل دستورها ولا تزول شخصيتها الاعتبارية نتيجة تغير الحكام أو الأحزاب الحاكمة ، وعليه فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحكام بتفويض من الناخبين وفق أحكام الدستور ، وليست السلطة وفق أحكام الدستور .

وبناءا على ما تقدم يمكن القول أن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل القوى والتيارات السياسية الفاعلة من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية ،لذلك لا يمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك اعتراف بحق جميع التيارات والأحزاب السياسية أن تتبادل مواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة . [2]

---

[1]– عمر عبد الكريم سعداوي ، "التعددية السياسية في العالم الثالث ، نموذج الجزائر " ، نموذج الجزائر ، مجلة السياسة الدولة ، العدد : 138 ، اكتوبر 1999 ص 65 ،

[2] - سليم فرحان جيثوم ، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص54 .

- **اللامركزية:**

تكافح النظم الديمقراطية مركزية سلطة الحكومات وتسعى لتطبيق اللامركزية في الحكم على الصعيدين الإقليمي والمحلي ، مع مراعاة أن تفتح الحكومة المحلية أبوابها للشعب وتلبي احتياجاته بقدر الإمكان .

4 – الانتخابات المنتظمة والحرة والنزيهة :

يعبر مواطني الدولة على إرادتهم من خلال انتخاب مسؤولين لتمثيلهم في الحكومة ، وينادى النظام الديمقراطي باعتبار هؤلاء المسؤولين المنتخبين أو إقالتهم من مناصبهم في إطار حر ونزيه ، ويتعارض مع مبادئ الديمقراطية تعرض المواطنين لممارسة الضغوط وأوجه الفساد أو التهديدات أثناء أو قبل الانتخابات ، وفي ظل النظام الديمقراطي ، تجرى الانتخابات بانتظام كل بضع سنوات ، ومشاركة المواطنين في الانتخابات كمرشحين لا ينبغي أن تكون قائمة على أساس ما يملكونه من ثروات ، بل حتى يمكننا إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، يجب أن يكون لمعظم المواطنين البالغين الحق في الترشح للمناصب الحكومة ، وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي التخلص من أية عقاب تعيق الشعب عن ممارسة حقه الانتخابي [1]

المسؤولية :

في ظل النظام الديمقراطي يكون من واجب المسؤولين المنتخبين والمعنيين تلبية مطالب الشعب ، وكثيرا ما يطلق عليهم خدام الشعب لأنه تم تعينهم من قبل الدولة لخدمة الشعب ، وبالتالي فهم مسؤولون أمام الشعب ، وهم أيضا مسؤولون عن أفعالهم ، وعلى المسؤولين اتخاذ القرارات وأداء واجباتهم وفقا لإرادة الشعب وعليهم دائما أن يعملوا عن تقديم المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية [2]

[1] - نفس المرجع ، ص 28
[2] - نفس المرجع ، ص31

المطلب الثالث: الأساس الفلسفي الديمقراطي:

تأثرت فكرة الديمقراطية كثيرا بالفلسفة و الحضارة اليونانية حيث كانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية فقد لعبت دورا فعالا في إنماء و نضج الديمقراطية إلى جانب الفلسفة، و من ابرز مظاهر الارتباط بموطن الاختراع،إن الفلسفة اليونانية بلغت أوج ازدهارها في ظل سيادة الديمقراطية في أثينا،فلفظة الديمقراطية تختلف من لغة إلى أخرى ،إلا أنها في الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة و هي مكونة من مقطعين، الأول Démos و تعني الشعب و كلمة Gratos إي حكم أو سلطة، و بذلك تصبح الكلمة Démos Gratos أي حكم الشعب،[1]

هذا و قد ظهرت هذه الكلمة أصلا كمرحلة قبلية لحكم الملك أكبر الأعظم سيادية الموقف العام،بحيث يشرف على الموقف و يتولى و يرأس الولائم الدينية،قبل أن يتحول مصطلح الديمقراطية إلى مذهب سياسي أو إيديولوجيا سياسية ترجع العصر اليوناني.[2]

و عليه يمكن القول إن لفظة الديمقراطية أصلها كلمة يونانية مركبة في لفظين و نلاحظ أن هذه اللفظة قد تمت استعارتها و استعمالها في باقي اللغات الأخرى و منها العربية،فكلمة ديمقراطية غير عربية في الأصل بل تمت عملية استعارتها من اللغة اليونانية القديمة و استخدمها في الدراسات العربية كما نجد أن مصطلح الديمقراطية يستخدم في الغرب في اغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية، ويشمل المضمون الواسع،لهذا المصطلح حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية

[1]–داود الباز: الشورى و الديمقراطية النيابية ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2004،ص15

[2]– احمد سعيد نوفل و آخرون،الوطن العربي و التحديات المعاصرة،القاهرة،الشركة العربية المتحدة،2008،ص29

أصوات نوابه، وعلى هّا فأن إرادة الشعب التي انبعثت عن النظام الديمقراطي تعني إن هذه الإرادة حرة لا تتقيد مطلقا بقيود خارجية، فهي سيدة نفسها، و لا تسأل أمام سلطة غير سلطتها. [1]

فمفهوم الديمقراطية اليوناني كان يتجدد أساسا في المعنى الحقيقي لكلمة حكم الشعب أي إن الشعب هو من يشكل النظام السياسي و هو من يحكم و هو ما يقابل معنى و مفهوم الديمقراطية المباشرة،حيث أنها تعتبر أقدم صور الديمقراطية و كانت متبعة في المدن اليونانية القديمة و لكنها اختفت في العصور الحديثة و في ظل الديمقراطية المباشرة يكون للمواطنين حق التعبير المباشر إرادة الدولة

و تحكم الحكومة الشعبية و في هذا الشكل من الديمقراطية يمارس الشعب جميع السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية فبضع القوانين و يتولى تنفيذها و إدارة المرافق العامة كما يتولى القضاء الفصل في المنازعات.[2]

لكن هذا المفهوم قد تطور خصوصا في ظل صعوبة تطبيق هذا النوع من نظم الحكم لتضمه بذلك ما يسمى بالديمقراطية النيابية أي الديمقراطية غير المباشرة، و تعني الديمقراطية غير المباشرة النظام السياسي الذي قوامه برلمان حيث الشعب نواب لممارسة السلطة و يتم ذلك بواسطة الأحزاب السياسية

و بعهد إلى السلطة إلى هيأت تتولى ممارستها نيابة عنه،و من مزايا الحكم النيابي انه سهل التطبيق و خاصة في المسائل الفنية أو العلمية التي تحتاج إلى مختصين أو طوي خبرة. [3]

---

[1]–عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني الفوضى البناءة ،القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،2007،ص19

[2]– فاطمة بدروني،مرجع سابق،ص.71

[3]– نفس المرجع،73.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره احد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأهيل ألمفاهيمي ظهرت من خلال الاهتمام المتنامي بهذا الموضوع، و نتطرق ضمن هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

قبل الخضوع إلى معرفة تعريف التحول الديمقراطي باعتباره احد المفاهيم الحديثة المطروحة يستدعي الأمر أولا معرفة الأصول اللغوية للمصطلح فكلمة التحول لغة، تعبر عن تغير نوعي في الشيء، أو انتقاله من حالة إلى أخرى.[1]

و كلمة التحول تقابلها باللغة الانجليزية كلمة Transition،و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة،أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر و تعتبر عملية التحول كفترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي قائم و تأسيس نظام سياسي لاحق.[2]

و التجول الديمقراطي هو : مجموعة من المراحل المتميزة، تبدأ بالزوال النظم السلطوية ، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها و تعكس هذه العملة إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة و المجتمع بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى و قبول الجدل السياسي.[3]

---

[1]–محمد السويدي ، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،1991،ص 109.

–زهرة زرقين،"أزمة الديمقراطية في الجزائر، بين الفكر و الممارسة(مقاربة ميدانية)"مجلة:الباحث الاجتماعي، العدد 10،سبتمبر 2010[2]،ص129

–احمد حسين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2004[3]،ص295

و في تعريف أخر للتحول الديمقراطي: هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية و المشاركة و الهوية و التنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني: تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي

و علا قات الترتب في الحقل الاجتماعي ويمكن تعريف التحول الديمقراطي أيضا بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي و عقد انتخابات حرة و نزيهة و توسيع نطاق المشاركة السياسية ،باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي و مؤشرا دالا على ديمقراطية،

و من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر و تركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي و بهدف التأهيل النظري العميق للتحول الديمقراطي لا بد من الرجوع نظرية "صامويل منتغتون". [1] الذي يحدد ثلاث تحولات كبرى مرت بالعالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية فحسب المرحلة الأولى امتدت من سنة 1828الى 1926،

و الرحلة الثانية من سنة 1943 إلى 1962 و الثالثة و هي أهم مرحلة بدأت من سنة 1974 و مازالت مستمرة إلى الآن.

[1]–صامويل هنتنغتون: الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.(ترة عبد الوهاب علوب)،القاهرة،دار سعاد الصباح،1993،ص7.

و يعرفه "تشارلز اندريان"بأنه التحول من نظام إلى أخر، أي تغير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، و يسميه التغير بين النظم.

و عليه التحول يعني تغيرات عميقة في الإبعاد الأساسية الثلاثة في النظام البعد الثقافي،البعد الهيكلي و السياسات و هذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الإبعاد الثلاثة ، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار و الأسلوب القديم. [1]

بصفة عامة يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى أخر يشترط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال حق الأغلبية التي يغرزها التعبير الديمقراطي الحر و التنافس الغربي التعددي في إطار احترام حقوق الإنسان و حرياته و شخصيته الحضارية في المستوى الأول ، و يفترض أن يتجسدها التحول داخل المنظومة الاجتماعية و الثقافية

و السياسية للأمة أخذا و عطاء في المستوى الثاني. [2]

[1] – إبراهيم خضر لطيفة،الديمقراطية بين الحقيقة و الوهم، القاهرة،عالم الكتب للنشر و التوزيع و الطباعة،2006،ص67

[2]- نفس المرجع،ص74

المطلب الثاني : علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المشابهة

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي ، كالليبرالية السياسية، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي....الخ

- التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي:

يتميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي و التحول الديمقراطي حيث يعتقدون أن الانتقا ل الديمقراطي هو احد مراحل عملية التحول الديمقراطي و يعد من اخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات ، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم و الحديث و يشارك كل من الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية فـي السلطة سواء عن طريق الصراع آو الاتفاق.[1]

- التحول الديمقراطي و الليبرالية:

حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية و التحول الديمقراطي ، فالليبرالية تتضمن أهداف متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعية داخل النظام السلطوي، هي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرساءها لتحول الديمقراطي و أن كانت تسهم في تحفيز هذه العملية ، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية و الجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات السياسية

[1] -زكرياء بريوني،"النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي،دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،فرع الرشادة و الديمقراطية،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري،قسنطينة)،2010،ص15

تنعكس قدرا أكثر من محاسبة النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي. [1] بناءا على ذلك فان مفهوم الليبرالية محدود و يخص الحريات الفردية و الجماعية، على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

- التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي:

من عملية التحول تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من ، و الترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره و تعزيزه [2]. و لا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما، إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين حقيقة إن العمليات الديمقراطية التي تحدد و تملي التفاعلات التي تتم في داخل ، و حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية ، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي ، و اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي و بداية مرحلة الرسوخ مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية و رسوخها، يتطلب وقت و جهدا كبيرين و بشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، إلا أنها خطوة لا بد منها [3]

---

[1]-هدى متيكس،" الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، من مؤلف: علي الدين هلال دسوقي،في اتجاهات حديثة في علم السياسة و الإدارة العامة، 1999،ص135.

[2]-حسين توفيق ابراهيم" انماط التحول الديمقراطي في العالم الثالث"، متحصل عليه من http:/www.aljazera.net /NR/exerces/21019fif3107.html

[3]نفيسة رزيق ،"عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و اشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الافاق"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسيةو العلاقات الدولية،تخصص تنظيمات السياسية و ادارية"جامعة باتنة 2009/2008،ص21

- التحول الديمقراطي و التغيير السياسي:

التحول لا يعني التغيير السياسي، لان التحول لابد أن يكون جذري يعمل على إعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي، أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي فقط مثلا كإقرار التعددية أو الدعوة لتنظيم انتخابات حرة و نزيهة.[1]

- **التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي:**

الإصلاح السياسي: هو احد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية و على العموم فهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية السياسية و المؤسساتية و وظائفها ، و كذا أساليب عملها و أهدافها ، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي على التعامل معالم تغيرات و الإشكاليات الجديدة[2].

فالإصلاح، هو تغيير من داخل النظام و باليات نابعة من داخل النظام، و بمعنى أخر: هو تطوير كفاءة و فعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا و إقليميا و دوليا و على هذا الأساس، فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.[3]

الهام نايت سعيدي طبيعة عملية التحول الديمقراطي كراسات الملتقى الوطني الاول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2005،ص79 [1]

فاطمة مساعيد ، التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مجلة،دفاتر السياسية و القانون،افريل 2001،ص218 [2]

[3]- نفس المرجع،ص 219

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي

يلاحظ أن درجات التحول الديمقراطي قد نمت في إطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية، و قد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي.

- العوامل الداخلية: و تمثل العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي و هي:

-ا- التغير في إدراك القيادة و النخب السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين المتشددين، و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي و عن حماية الفرد من التعسف الدولة و التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها، للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع،لأبعد توافر الشروط الاقتصادية و الاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول ، و إنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول و يؤكد كل من "ديامون ولينزومارتن"ليست على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة و الالتزام بالديمقراطية في

المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي ، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بان استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف البنية التي يوكل إليها دور هام في عملية إلى الديمقراطية، كما أن

النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل.[1] و هناك عدد من الأسباب التي تجعل النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

- تردي الشرعية السياسية للنظام الحاكم.
- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية و انه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤدي بقاءها في السلطة.
- كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده، و لم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية و الخارجية.
- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية ، و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانعة على دولهم ،و فتح باب المساعدات الاقتصادية و العسكرية، و الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي،
- و الانضواء تحت لواء التجمعات الدولية المسيطرة عليها من قبل قادة التحالف العربي.
- من بعض الحالات وجد هؤلاء القادة إن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وان حكومتهم و دولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لأقام نظام ديمقراطي.[2]

[1] - القصبي رشاد عبد الغفار، التطور السياسي و التحول الديمقراطي،ج 2،القاهرة،كلية اقتصاد و العلوم السياسية،2006،ص 104

[2] - نفس المرجع ، ص 106

-ب- انهيار شرعية النظام السلطوي:

لا شك أن احد العوامل المسؤولية عن انهيار النظم السلطوية هو استنفاذ هذه النظم للقرض الذي لنشات من اجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي، عنف سياسي)، آو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه.

كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي و ينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره، بل أنها تنذر بمواجهة النظام العديد من التحديات المؤسسية، و تختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا إن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أداءهم و ليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام و النظام، و لذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم.[1]

-ج - الأزمة الاقتصادية:

فتردي الأوضاع الاقتصادية التي كانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها و هو ما يتم التعبير عنه في صورة كثيرة من الاضطرابات و التظاهرات الجماهيرية و نحوها التي تطالب بإدخال المزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد، و قد لعبت التطورات الاقتصادية التي شهدها بعض دول العالم الثالث و خاصة الدول

[1]- نفس المرجع،ص108

العربية في بداية الثمانينات دورا هاما في دفع عجلة الديمقراطية لان أكثر من سبعة عشرة دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية و ذلك تمثل في ركود معدلات النحو الاقتصادي. [1]

-د- تزايد قوة المجتمع المدني:

و هو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فعلى المستوى الاجتماعي و التنمية الاقتصادية و التصنيع و التحضير،تحمل هذه المتغيرات جميعا على خلق و تقوية جماعات المصالح و التجمعات الطوعية ، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار"دي توكفيل" هي حجر الأساس للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات و الاتصالات، فهم يتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع و التي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم [2]،و على المستوى الفردي ،فإن تزايد التعليم و الثقافة أمدت و زودت الجماهير بالمعلومات و المعرفة و المهارات و الحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية فالتوسع في التعليم و تطور برامجه و انتشار الصحافة و الإعلام السمعي و البصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي رفع معدلات النحو الثقافي لدول العالم الثالث و زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.

- هـ - النزوع الأخلاقي و الوطني:

و نقصد به وجود القيم و التقاليد و الأعراف الدينية و المدنية السائدة في مجتمعات الدول المختلفة التي تشجع الديمقراطية كنظام سياسي، أو أفضل من ذلك يكاد يكون هناك إجماع على إن هذه القيم ليست قريبة جدا من الديمقراطية إن لم تكن بعيدة عنها فلا بد إن يسود في المجتمع قيم التضامن الوطني و الاحترام

[1] - القصبي رشاد عبد الغفار، الراي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات،القاهرة،دار الأصدقاء للطباعة،2004،ص 65

[2] - نفس المرجع،ص 66

المتبادل و الإيمان بالإرادة الوطنية و القامة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم، أي وجود انساق تفتح الباب للديمقراطية.[1]

- العوامل الخارجية:

يرى الكثيرون أن للعوامل الخارجية عن مجال سلطة الدولة أثرها في أحداث التحول الديمقراطي بإسقاط النظم السلطوية و إحداث التحول نحو الديمقراطية، ومن هذه العوامل:

- **دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:**

يمكن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض المؤسسات المالية الدولية،حيث أصبحت حكومات الدولة الرأسمالية المتقدمة و مؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي في الدولة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دولة متحولة إلى اقتصاد السوق و دول الجنوب.

و هكذا أصبحت التحولات تحول اقتصاد السوق و الديمقراطية هي الرؤية السائدة، و لعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي "انديك" في معرض حديثه متحديا و داعيا الشعوب و الحكومات ،خاصة في منظمة الشرق الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية و الديمقراطية و اقتصاد السوق إن كان بوسعهم. كذلك ضغوط الدول و المنظمات المانحة على النظم السلطوية من اجل تحولها نحو الديمقراطية إذ نجد الدول المانحة تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية و المسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بما عليه في التنمية فتؤكد الو.م. و بريطانيا و فرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح و المساعدات لهذه الدول.

[1]- نفس المرجع ،ص 69

كذلك تأسيس العدد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي و لا يقف دور الإطراف الخارجية على حد المساعدة في التحول ، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول،

و يمكن القول انه لولا التغيرات السياسية و التي اجتاحت التحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات لم تكن من الممكن أن يحدث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث.[1]

- **النظام الدولي بعد الحرب الباردة :**

أولا: تعريف النظام الدولي الجديد:

يقصد بالنظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة أو ما هو اصغر أو اكبر التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة و متكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين و بالتالي فان النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بتا الدول و المنظمات الدولية و العوامل دون القومية مثل حركات التحرر و العوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسيات.

و من بين أهم الخصائص التي جاء بتا النظام الدولي الجديد نذكر ما يلي:

- القطبية الأحادية:

قامت أمريكا بالدور المنظم للمجتمع الدولي، و رواد الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب الباردة و الاتجاه نحو خطوات ثابتة نحو السلام العالمي، و منذ أحداث 11سبتمبر ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب و حلت الثنائية الجديدة التي تتمثل في مواجهة الحرب على أفغانستان و احتلال العراق عن عجز أوروبا من أن تشكل قوى سياسية تتبوأ مكانا يليق بقوتها.

[1]- هناء عبيد"الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر"متحصل عليه من الموقع: www.ahram.org/atcho

- تعدد الفاعلين الدوليين:

نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات عبر القومية و المنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحديا لسيادة الدولة و سلطتها، كما يمكن القول أن النظام الدولي قد عرف فاعلا جديدا كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب.

- وجود السلاح النووي و سيادة مبدأ التوازن الركب النووي:

كانت إستراتيجية الو.م.ا العسكرية تتبنى سياسة الردع و الاحتواء مع الاتحاد السوفياتي و الدول المعادية الأخرى، و تقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن و المصالح الأمريكية خوفا من اللجوء إلى الأسلحة النووية و التدمير الشامل، و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اتجهت السياسة الأمنية الأمريكية نحو تقليل تدخل الو.م.أ عسكريا في الخارج و ظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب و العمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية. [1]

- استمرار عدم التوازن في القوى:

بعد الحرب الباردة بقيت الدول تستخدم حق الفيتو إلا انه برز النفوذ الأمريكي في قرارات هذا المجلس ، انعكاسا للموازين القوى الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، فالقرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتراض دولة من الدول الدائمة العضوية خاصة بعد غياب الفيتو السوفياتي.

[1] - عبد العظيم حير حافظ،"النظام الدولي الجديد و الولايات المتحدة الأمريكية"، جريدة الاتحاد: العدد ، 1474، 18جانفي 2007،ص71

فالنظام الدولي بعد الحرب الباردة شهد تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في اوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي و تحول اغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية في اوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي و تحول اغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.و هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير و الإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، بما فيها العالم الغربي مع اختلاف في الدرجة، و يمكن القول أن تلك التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي السابق و دول اوروبا الشرقية ، حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت تحقيق الموجة الثالثة الديمقراطية.[1]

ج- **العدوى أو الانتشار:**

يقصد بأثر العدوى و التقليد أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى و لعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما دحرجت، و لقد ظهر اثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990 في حالات بلغاريا و رومانيا و يوغسلافيا

و ألمانيا و تظهر أهمية ذلك الآن مع بروز سمة منظمة و هي التطور الهائل في نظم الاتصالات و شبكات الإذاعة المرئية و المسموعة و سهولة التقاطها في كل أنحاء العالم رغم إرادة بعض الحكومات و سهولة الاتصال بتا من جانب قوى المعارضة السياسية و منظمات حقوق الإنسان مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث.[2]

[1]-نفس المرجع،ص 73
[2]- هناء عبيد، مرجع سابق،

المبحث الثالث: مفهوم الترسيخ الديمقراطي:

لقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الترسيخ الديمقراطي نطاقا واسعا من الجدل بين مختلف الباحثين حيث يسعى كل منهم إلى وضع محاولات استحداث طرق لضمان ديمقراطية ناجحة حيث نذكر من بين أهم هذه المفاهيم ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الترسيخ الديمقراطي:

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية باعتبار أن الرسوخ الديمقراطية هو بمثابة مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي،

و اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاته إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي و بداية الرسوخ مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطي و رسوخها يتطلب وقتا و جهدا كبيرين

و بشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع الترسيخ الديمقراطي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ببريطانيا إلا أنها خطوة لابد منها. [1] كما أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الدارسين فهناك من اعتبره مرادفا لمفهوم الاستقرار و المؤسسة ،

و حاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية و بداية مرحلة الترسيخ.

[1] نفس المرجع، ص138

و عموما يمكن القول أن النظام الديمقراطي الذي يمكن أن تحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي ،عادة ما يكون مهددا بالانقلابات العسكرية و بعض إعمال العنف، و أن تجنب ذلك سيحقق حتما من خلال عملية الترسيخ و أهم ركائزها التي تتمثل في الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الإطراف السياسية و لقد أكد في هذا الصدد كل من الأستاذين Guentherو Nigley أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات و مختلف العمليات المؤسسية الأخرى، و طبقا للأستاذ Ling فان الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين و الأحزاب و جماعات المصلحة المنظمة و مختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.[1]

[1]-هدى متيكس، مرجع،سابق،ص،127

المطلب الثاني: محددات الترسيخ الديمقراطي:

تناولت قضايا التطور السياسي و الديمقراطي في دول العالم الثالث خلال الفترات الأخيرة، كيفية العمل على تعزيز عملية التحول الديمقراطي و ترسيخها في هذه الدول، من خلال مجموعة من المحددات المتداخلة أهمها:

أولا: الثقافة السياسية:

تعرف الثقافات بأنها مجموعة القيم و المعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقتهم مع السلطة السياسية و هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، و هي تختلف من بلد لأخر حتى لو كان شعباه تنتهجان نفس الأساليب الحياتية و ينتميان إلى نفس الحضارة، و يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف و الآراء و الاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسية و الحكم، و تعني أيضا منظومة المعتقدات و الرموز و القيم المحددة للكيفية التي يرى بتا مجتمع معين الدور المناسب للحكومة و ضوابط هذا الدور، و العلاقة المناسبة بين الحاكم و المحكوم.[1]

حيث تبرز أهمية الثقافية السياسية في كونها:

- تمثل مجموعة من القيم و المعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما و محكومين، كما تمثل الاتجاهات و السلوكيات و المعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق ، و يتوقف حجم و مدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،ة
- و درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي و حجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذه التغيير في ثقافة المجتمع و مدى رسوخ هذه القيم في نفوس الإفراد.[1]

[1]-سيد عبد المطلب، خصائص الثقافة السياسية و أثارها على المشاركة السياسية، القاهرة،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،2005،ص12.

– و بالتالي يتضح لنا أن احترام التنوع المجتمعي بما يتطلبه من تعميق ثقافة التعدد و الاختلاف، هو احد المداخل الإستراتيجية لترسيخ الديمقراطية التي لا يمكن أن تتحقق ألا من خلال وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تدعم ذلك ولما كانت الثقافة السياسية احد المحددات الهامة بشكل وطبيعة النظام السياسي في أي مجتمع فان تدعيم وتعزيز التطور الديمقراطي يتطلب إلى جانب عوامل أخرى بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ، حيث أكد الأستاذ لاري دياموند على أهمية وضرورة تطور ثقافة سياسية ديمقراطية كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ ، باعتبار ها تمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي ، وما دام أن النظام الديمقراطي حسب الأستاذ ليبست هو طلك النظام الذي يوفر فرصا دستورية منتظمة لتغيير الحكام من أفراد وأحزاب ، وبما أن هذا التغيير قد يحمل معه الانشقاق والتنافس الذي تفرضه الديمقراطية ما قد يهدد تماسك المجتمع ،فإن تجنب كل ذلك يستدعي وجود مجموعة من الشروط واحدة من أهمها هي الثقافة السياسية ، بما تعنيه من توفر نسق من القيم و المعتقدات ، يجعل من وجود المؤسسات الفعالة والانتخابات والصحافة الحرة ، مقبولة على نطاق واسع [2]

ثانيا : بناء وتدعيم المؤسسات السياسية:

يعني ذلك حسب ما أسماه الأستاذ صامويل هنتجتون إضفاء الصيغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي وأسمته الأستاذة Tatu vanhanen بإستراتيجيات الهندسة المؤسسية ، صياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية وإقامة نظام حزبي تعددي وإجراء انتخابات دورية تنافسية حقيقية ، فتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية لا يعتمد فقط على شروط ثقافية ، اقتصادية واجتماعية ، بل

[1]- نفس المرجع،ص13

[2]- القصبي رشاد عبد الغفار ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ،ج2 ، القاهرة : لكلية إقتصاد والعلوم السياسية ،2006، ص104

يحتاج أيضا إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة ،يمكن من خلالها تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون وعندما تكتسب هذه التنظيمات والإجراءات الطابع المؤسسي ، فأنها تصبح أكثر استقرار ومحل تقدير وذات قيمة ، وقد وضع صامويل هنتجتون أربعة شروط أساسية حتى يكتسب التنظيم طابع مؤسسي هي :

التكيف : أي مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة ، كإحداث تغيرات في الأشخاص أو الوظائف .

التعقيد : بمعنى أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة تقوم بمجموعة من الوظائف بما يكفل لها الاستمرار ، ويقاس مدى درجة تعدد وتنوع وحدات المؤسسة ووظائفها .

الاستقلالية: يشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل، وتقاس بمدى استقلالية ميزانيتها وقدرتها على تجنيد الأعضاء.

التماسك: ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة [1].

ثالثا: تبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات والدخول بين فئات المجتمع:

وتطلق عليه الأستاذة Tatu vanhanen إسم إستراتيجيات الهندسة الاجتماعية وهي إستراتيجيات تسهل عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ النظم والقيم الديمقراطية ، لأنها تضمن تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وتقليص حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية .

فالديمقراطية هي نتاج فكري ضامن لحسن استثمار وتوزيع الثروة ، ترتكز على مسألة الحريات التي من خلالها تتحقق العدالة الاجتماعية بما تشيعه من تكافؤ، ما يساهم في تقليص حدة الصراعات وظواهر العنف و الاحتجاج التي يمكن أن تثور نتيجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والتنافي الشديد على الثروة

[1] Samuel Huntington, the third Wave: Democratization in the Twentieth Century (Norman Oklahoma University press 1991)

والموارد ، كما أن مثل هذه السياسات من شأنها المساهمة في تدعيم وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى الركيزة الاجتماعية الأساسية للمشروع الديمقراطي ،

حيث يؤكد الأستاذ صامويل هنتغتون في الصدد أن التحول الديمقراطي وتعزيزه يتطلب مناخا ملائما وبيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، تتوافر فيها عوامل ومتغيرات أساسية ،يقف في مقدمتها النمو الاقتصادي المقضي إلى نمو الطبقة الوسطى .[1]

رابعا : إيمان النخب الحاكمة بقضية الديمقراطية وضرورة العمل على ترسيخها وتقبلها كشكل للحكم الأرقى والأقل كلفة ، دافعا قويا نحو تطور ديمقراطي أكثر رسوخا ، ولقد شدد الأستاذ صامويل هنتغون على هذه المسألة بقوله :

إن الديمقراطية ستنتشر بقدر ما يود لها من يشغلون مقاعد السلطة أن تنتشر ، وإذا كان النمو الاقتصادي يجعل الديمقراطية أمرا ممكنا ، فالقيادة السياسية حسبه تجعل منها أمرا واقعا .

خامسا : الكفاح من أجل ترسيخ الديمقراطية :

تطلق الأستاذة Tatu vanhanen على هذه العملية بإستراتيجيات الفعل السياسي التي ترتبط بتأسيس الديمقراطية في الوعي السياسي والاجتماعي للمواطنين، بحيث تصبح مطلبا اجتماعيا جماهيريا تعبر عنه حركة شعبية واسعة النطاق ، فإرساء الديمقراطية وتعزيزها عملية طويلة المدى تختلف عن عملية تفكيك النظم السلطوية ، وهي بناء إنجابي لنظام جديد يحتاج إلى موارد وأساليب ومناهج عمل تستمر إلى بعد قيام التعددية وإقرار الانتخاب العام والحر ، ويحتاج الدفع باتجاهها إلى عمل واعي ومنظم ومثابر لتغيير الواقع بالقوة الاحتجاجية والتنظيمية والنظرية معا .[2]

[1] -القصبي رشاد عبد الغفار ، نفس المرجع ، ص 105
[2] -نفس المرجع ، ص106

سادسا: مواجهة المشكلات اقتصادية والاجتماعية:

يتطلب الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخ النظام الديمقراطي ، التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن الديمقراطية المستقرة توجد غالبا في الدول التي حققت معدلات عالية أو متوسطة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد أكد في هذا الصدد الأستاذ صامويل هنتغتون أن التحولات الديمقراطية في العالم خلال الفترة من 1974إلى 1990 أظهرت أن المناطق التي شهدت مثل هذه التحولات ، قد حققت معدلات تنمية فوق المتوسط ، وخلص إلى نتيجة مفادها أن الفقر يمثل عقبة أمام التطور الديمقراطي ، وأن تعزيز الديمقراطية يعتمد على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى زيادة المشاركة السياسية .[1]

[1]-نفس المرجع ، ص 107

المطلب الثالث : المداخل النظرية المفسرة للتحول والترسيخ الديمقراطي :

من بين أهم المداخل الإستراتيجية لترسيخ الديمقراطية وتعزيزها نذكر منها :

أ- مدخل بنيوي :

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي ، وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية ، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب ، ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود هو نتيجة لظهور طبقي وسطى في البناء الطبقي للمجتمع ، بحيث تسعى لتقاسم السلطة مع الطبقة الحاكمة ساعية إلى هدم البناء التقليدي للمجتمع ، لتعويضه ببناء جديد يأخذ موقعها بعين الاعتبار ، حيث يرى "فرانسيس فوكوياما " أن الأنظمة الديكتاتورية تحمل في طياتها بذور فنائها ، فسياسة التنمية التي تنتهجها الدولة تخلق طبقة وسطى تستفيد من نتائجها ثقافيا و اقتصاديا ، لتضغط فيها بعد على التفاعل السياسي القديم فتغيره ليتوافق مع طموحها [1]

ب-المدخل التحديثي :

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية وتاريخيا يعد آدم سميث أول من عبر هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية ، باعتبارها

[1] - مصطفى بخوش ،"دراسة في أدبيات التحول الديمقراطي " ، محاضرة ألقيت على طلبة سنة ثالثة علاقات دولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيض –بسكرة -2004-2005 ،ص12

شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق ، إلا أن العملية الأكثر دقة و انتظاما لهذا المدخل ، عالجها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " ليبست " في بعض مقالاته ،

حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني ، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات

الحاسمة وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنظم عملية متصاعدة ، تساعد على ولادة الديمقراطية ، أو تشبثها وتعزيزها ، وتشمل هذه المؤشرات :

- دخل الفرد
- مستوى الأمية
- انتشار التعليم
- الحراك الاجتماعي
- أدوات التنقل و الاتصال [1]

ج-المدخل الانتقالي_:

يرى "دانكروت روستو" رائد هذا المدخل ، أن الأمر يتطلب مدخل تطوري تاريخي يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل ، وبناءا على ذلك تم تحديد مسار عام تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية .

1-مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تشكل الشرط الأول .

2-مرحلة الصراع السياسي الطويل والغير الحاسم .

3-مرحلة القرار وتشهد عملية الانتقال والتحول .

[1] -زاهي المغيري ،" المداخل النظرية للتحول الديمقراطي " ، متحصل عليه من موقع www.hewarat.com/frum/showpost.php

-4-مرحلة التعود أي تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها.

لأهمية هذه المبادرة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال "جوان لينز " و"أود ونيل " ، الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح . [1]

د-المدخل المؤسسي :

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية ، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام ، ومتابعة المساءلة السياسية ، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة ، حيث أبرز رواد هذا المدخل دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي في العالم ، و اعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية وفي هذا الإطار يحدد هنتغتون شروط معينة لنجاح المؤسسة التي تؤدي بدورها للديمقراطية وهي أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بتا المجتمع ويتمسك بتا ، والتي يمكن أن تولد حركة ايجابية دافعة .

وعموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الديمقراطية، وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في ما يتعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية. [2]

هـ-مدخل الثقافة السياسية :

بداية نخير إلى أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة ، فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة .

[1]-نفس المرجع .
[2]-نفس المرجع .

وفي إطار هذا المدخل فقد قام كل من ألموند وفيربا في أوائل التسعينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول وذلك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة ، وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي ،

حيث يرى ألموند وفيربا أن توجهات الأفراد اتجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد هي :

-الإدراك

-المشاعر

-التقييم

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافية السياسية وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو نمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات وعموما يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي ، فأن المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقلبشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية ، وهذا يعني ببساطة ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافية السياسية[1].

[1]-نفس المرجع .

الخلاصة :

تطرقنا في الفصل الأول باعتباره إطارا نظريا و مفاهيمنا للدراسة ، مفهوم الديمقراطية و أهم ركائزها التي تعتمد عليها الديمقراطية في تطبيقها ، كما تطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة به ، التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي ،مع إبراز بعض العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي وشرح أهم هذه العوامل التي تعددت بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ،ودراسة بعض التعريفات للترسيخ الديمقراطي باعتبار أهم وأخر مرحلة يمر بتا التحول الديمقراطي وذلك من خلال تعميق مبادئ الديمقراطية.

ومن كل ما سبق تم الوصول إلى جملة من النتائج:

أن الديمقراطية هي مجموعة من القواعد الحكم ومؤسسات من خلال الإدارة السلمية للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة.

- التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية.

- الترسيخ الديمقراطي هو تعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في البنية الأساسية للنظام ككل ،

إذ يصبح النظام الديمقراطي آمنا ومستقرا وينظر إليه بشكل عام كأفضل خيار أو سبيل لتنظيم الحياة السياسية

تتميز دراستنا للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية من خلال التطرق إلى أهم العوامل الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في الدول العربية حيث تتميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين حدوث انتقال ديمقراطي وبين استمرار وتعزيز هذا الانتقال وترسيخه وذلك بسعي الأفراد والجماعات إلى تحقيق مصالحهم باستنادهم إلى قواعد وترتيبات مؤسسة .

ومن هذا فإن هذا الفصل يستهدف ضبط أهم الآليات المتعلقة بالترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية والمتمثلة في الآليات المتعلقة بالنظام السياسي ، آليات متعلقة بالنظام القانوني واليات متعلقة بالنظام الحزبي .

و كذا توضيح وإبراز أهم معوقات الترسيخ الديمقراطي التي كانت عائق في تعميق مبدأ الديمقراطية وترسيخها ونذكر من بين هذه المعوقات السياسية والمعوقات الاقتصادية وأخيرا القانونية.

تتميز دراستنا للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية من خلال التطرق إلى أهم العوامل الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في الدول العربية حيث تتميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين حدوث انتقال ديمقراطي وبين استمرار وتعزيز هذا الانتقال وترسيخه وذلك بسعي الأفراد والجماعات إلى تحقيق مصالحهم باستنادهم إلى قواعد وترتيبات مؤسسة .

ومن هذا فإن هذا الفصل يستهدف ضبط أهم الآليات المتعلقة بالترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية والمتمثلة في الآليات المتعلقة بالنظام السياسي ، آليات متعلقة بالنظام القانوني واليات متعلقة بالنظام الحزبي .

وكذا توضيح وإبراز أهم معوقات الترسيخ الديمقراطي التي كانت عائق في تعميق مبدأ الديمقراطية وترسيخها ونذكر من بين هذه المعوقات السياسية والمعوقات الاقتصادية وأخيرا القانونية .

الفصل الثاني : واقع ترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية

المبحث الأول : العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

هناك العديد من العوامل التي استندت عليها عملية التحول الديمقراطي ، وقامت عليها منهجية الإصلاح والتحديث في بعض الدول العربية ، ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية .

المطلب الأول : العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية .

العوامل والتحديات التي تطرحها البيئة الداخلية لهذه النظم والتي تتمحور أساسا حول إشكالية الدولة ومنها:

1) **الإخفاق السياسي :**

فمختلف الأنظمة التي عرفت تحول ،شهدت صراعات داخلية هذا نتيجة لتأكل شرعيتها التسلطية أو لغياب الشخصيات الحاكمة الكاريزمية فغياب هذه الشخصيات التي كانت في وقت ما قادر على توحيد ولم شمل أفراد المجتمع وتمثيل إرادته ، بخفاء هذه القيادات يدعو للبحث عن كارزمية جديدة يؤدي هذا إلى حدوث صراع داخل النظام القائم ، ويؤدي بالضرورة إلى تناقص شرعية النظام .

حيث أكدت دراسة أدونيل وشيمتر" انه لا يمكن أن يكون هناك تحول إلى الديمقراطية لا يكون ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمة داخل النظام التسلطي وبالتحديد خلال الانقسام والصراع داخل بنية النظام بين التشدديين والانفتاحيين[1]

[1] – الكريم سعداوي،مرجع سابق،ص58

2) – البناء القانوني :

تعد القوانين بمنزلة مرجعية أساسية ، تسند عليها مسيرة التحول الديمقراطي لكونها توضح بما تتناوله من قواعد كل من حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع ، فالبناء القانوني يضمن احترام آدمية الإنسان من خلال تناول القوانين لحرية والعدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع [1]

3)– تسلطية الثقافة السياسية السائدة :

نعني بالثقافة السياسية مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في الدولة، وعليه فالثقافة السياسية تتعلق بالتوجيهات السياسية نحو النظام السياسي وكذا التوجه نحو الآخر في النظام

أو التوجهات نحو النشاط السياسي ، فنمط الثقافة السياسية السائدة داخل النظام التسلطي تحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها ، فهذه الثقافة تفتقر إلى القيم والمبادئ الديمقراطية ، لأنها إفراز لتنشئة سياسية واجتماعية تكرس القيم السلبية والطاعة والامتثال ، ونتيجة لعوامل خارجية (ثورة الاتصالات ، والدعوة لحماية حقوق الإنسان) كان لابد من الدعوة إلى تنمية ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر والمشاركة السياسية الإيجابية .[2]

[1] احمد ثابت"التعددية السياسية في االوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي،العدد 115-1992،ص19

[2] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه و أبعاده،بغداد:دار الحكمة للطباعة و النشر،1991،ص334

4) – التحول الاقتصادي والاجتماعي:

مع ازدياد النمو الاقتصادي أدى إلى ارتفاع نسبة التعليم وهذا يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة (أتساع حجم الطبقة الوسطى ، ونستطيع تسميتها بالبرجوازية الصغيرة) هذه الشرائح الجديدة تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم ، كذلك فشل السياسات التنموية ، وهذا راجع إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية والنقدية العالمية كمحاولة لإصلاح الاختلال القائم [1]

[1] نفس المرجع،ص 334

المطلب الثاني : العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية .

على الرغم من أن عمليات الإصلاح السياسي ، والمطالبة بالتحول الديمقراطي هو مطلب شعب ورسمي على حد سواء ، كما يعده الكثير من المتخصصين في الشؤون السياسية على أنه لم يأت نتيجة أملاءات خارجية ، لكون المفاهيم النظرية الديمقراطية كفلها الدستور ،وأن الحراك السياسي كان قد بدأ منذ العقود الأولى من نشأة الدولة ، وأن المرحلة الحالية من التحول الديمقراطي هي مرحلة استئناف وليس بداية من ناحية ، ولكون العوامل الداخلية السالفة الذكر هي مؤشرات واضحة على رغبة كافة المكونات المجتمعية ، بما فيها النظام السياسي ، إلا أن بعض الدول العربية تأثرت بمؤثرات خارجية إقليمية ودولية للدفع نحو التحول الديمقراطي ،حيث يوجد العديد من العوامل الخارجية ،تتمثل أبرزها فيما يلي[1] :

*** الموجة العالمية للتحول الديمقراطي :**

إن من أبرز التغيرات التي شهدها العالم في العقدين الماضيين ، هو تحول أو انتقال عدد كبير من الدول أو لأنظمة التسلطية إلى النظام الديمقراطي ،الذي يستند على المشاركة والتعددية السياسية ، لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في جنوب غرب أوربا بانتهاء حكم فرانكو في البرتغال ، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتيني ة ، التي أصبح ما يقارب 95 من سكانها يعيشون تحت حكم أنظمة ديمقراطية ، وكذلك في قارة آسيا بانتهاء حكم ماركس في الفلبين ،

وكذلك قيام حكومات ديمقراطية في الهند ،وكوريا الجنوبية ، واليابان وغيرها من الدول التي كان لديها أنظمة مستقرة ، كما شهد العديد من الدول الأفريقية تحولات في تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكوم ولا سيما في جنوب أفريقيا ، وذلك بزوال التميز العنصري [1].

[1] عبد الواحد بلقصري،"إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب و التجارب و المقارن"،متحصل عليه من، http/www.assuaal.com/studies

وفيما يتعلق بالدول العربية فإنها تأثرت إلى حد كبير بهذه الموجة لانتشار الديمقراطية خصوصا في فترة نهاية الحرب الباردة .

***انتهاء الحرب الباردة :**

لقد ساهمت ظهور ملامح انتهاء الحرب الباردة ، وبروز النظام العالمي الجديد أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة في سيطرة النظام الرأسمالي الليبرالي .

وبانتهاء المنظومة الاشتراكية ، نتيجة تفكك الإتحاد السوفياتي عام 1991، فقد شهدت كافة دول أوربا الشرقية تحولا ديمقراطيا ، وتحولت الكثير من الأنظمة السياسية لتكون أكثر انفتاحا بسبب ضغوطات الولايات المتحدة التي تعد بث القيم الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان ، من أبرز محددات سياستها الخارجية [2] .

حيث ربطت مساعداتها الخارجية الاقتصادية والعسكرية بمدى تقبل تلك الأنظمة بتغيير نهجها نحو الإصلاح والتحديث والذي يقوم على الحرية ، وتمكين الجميع المشاركة والوصول إلى مراكز صنع القرار ، ونتيجة آثار المشاريع الإصلاحية الخارجية وعدم أخذها بخصوصية المجتمعات ، ومواجهة لمفهوم صدام الحضارات ، الذي طرحه عالم السياسة الأمريكي (صمويل هنتغتون) ، والذي دفع الكثير من الأنظمة السياسية لفتح القنوات لكافة الأفراد والمؤسسات لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات لمواجهة مفهوم الصدام ، لاستبداله بطرح مفهوم حوار الحضارات [3].

فدليل الأحداث الأخيرة التي شهدنها الساحة العربية خير دليل على ذلك حيث قامت الثورات العربية بحركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 ، متأثرة

[1]-عبد القادر رزيق المخادمي،مرجع،ص30 -

[2]علي محمد علي،"التحول الديمقراطي مفاهيم و مداخل نظرية"،مجلة العربي،العدد:465، 1997 ،ص62

[3]نفس المرجع،ص67

بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية ، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية [1] .

العولمة:

يرتبط هذا العامل بالعوامل الخارجية السالفة الذكر،حيث أن مؤثرات ظاهرة العولمة دفعت بالدولة لتغيير سياسيتها،ضمن العمل بنهج الانفتاح،و الأخذ بتجارب الآخرين نتيجة ما وفرته الثورة التكنولوجية من تقدم،ففي ظل انتشار وسائل الاتصال و التكنولوجيا المتعددة، التي أصبح الفرد يتابع الإحداث و المستجدات الدولية في أقصى سرعة،و انتشار القنوات الفضائية التلفزيونية، و امتلاك الكثيرين لأجهزة الكمبيوتر و استخدام الانترنت إلى تمكن الفرد من مشاهدة البرامج من قنوات إعلامية مختلفة،و أصبحت لديه القدرة على تقييم واقعه،مقارنة بغيره في الدول الأخرى من العالم،مما دفع بالنظام السياسي للتغيير،في الطرح و الأداء، وبالتالي تبنى سياسات أكثر واقعية مع حاجة الإفراد و تطلعات المجتمع.[2]

[1] حلمي شعراوي،الثورات العربية و افريقيا،القاهرة:مكتبة جزيرة الور د ،2011 ،ص 15 -

[2] - سعيد بن سعيد العلوي،"اليات و عوامل التحول الديمقراطي"،متحصل عليه من الموقع http:/www.issame1982.maktobblog.com

- **ضغوطات المؤسسات المالية و النقدية:**

كانت لضغوطات المؤسسات المالية و النقدية دور في التعجيل بالتحول،فالدول التي عرفت التحول وقعت في فكي كماشة خدمات الديون،و هذا ما جعلها تعرف أزمة الديون،لان هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادها على الربع، و قد لجأت هذه الدول إلى سياسة إعادة جدولة ديونها أي أنها تطلب موارد من صندوق النقد الدولي لكن مقابل شروط سياسية كان لها انعكاسات على صيرورة النظام السياسي منها: – إتباع النهج الليبرالي.

– فتح المجال لاقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار

– تخفيض من قيمة العملة الوطنية

– الدعوة إلى حرية التجارة الخارجية

هذه القيود أدت إلى إضعاف النظام القائم، و فتح المجال إلى المعارضة، و دعوتها للتحول.

و لقد كان لثورة الإعلام و الاتصال و المعلومات دورا كبيرا في إحداث الترابط بين العوامل الداخلية و الخارجية، فثورة المعلومات و الاتصال عملت على إظهار الصور الحقيقية للأنظمة التسلطية. [1]

[1] عبدالغفار رشاد القصبي ، مرجع سابق،ص231

المبحث الثاني: آليات الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الآليات التي يمكن من خلالها إرساء نظام ديمقراطي و ترسيخه و ذلك من خلال التطرق إلى.

المطلب الأول: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام السياسي.

المطلب الثاني: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانوني

المطلب الثالث: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام الحربي

المطلب الأول: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام السياسي

يتطرق هذا المطلب إلى إلية يمكن من خلالها توضيح معالم نظام ديمقراطي و عملية ترسيخه،حيث تتعلق بعملية التداول على السلطة السياسية عبر انتخابات حرة تنافسية،مما يتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها،بمعنى إلية صعود قوى سياسية من المعارضة للسلطة، و نزول أخرى من السلطة باعتبارها لحظة من لحظات الدولة و من نظام الاشتغال فيها ،يجب ان تكون منفصلة عنها حتى لا يقع سوء بينهما، و غير قابلة للامتلاك بقدر ما هي قابلة للتداول،و تتطلب مسالة التداول على السلطة من الدولة و نظامها السياسي و بين السياسة،أين يقع انتقال السلطة من نخبة إلى نخبة بشكل سلس و حضاري،في إطار تقاليد التداول من دون صدمات نفسية و سياسية. [1]

[1] علي خليفة الكواري و آخرون،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص263.

فالتداول على السلطة هو الركيزة الأساسية في بناء النظام الديمقراطي، الذ ي يتطلب توفر مجموعة من الشروط يمكن حصرها في التعددية الحزبية الانتخابات الدورية الحرة و النزيهة و الاتفاق حول مؤسسات الدولة و حكم الأقلية في ظل احترام الأقلية.[1]

- مؤشر حيد للدلالة على حالة الاستقرار السياسي في أي نظام ديمقراطي .
- مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي ذلك أن انتقال السلطة من حيث الأسلوب يمثل بعدا بيانيا و مؤسسات للعملية الديمقراطية.
- محدد لطبيعة و حدود ممارسة الحكام للسلطة، و العلاقات بين مؤسسات النظام السياسي و حجم التوازن بينهما.
- اختبار لقدرة النظام السياسي على الأداء الجيد، و محكا لقدرته على مواجهة التحديات ،ثم قدرته على استمرارية و البقاء،ذلك أن التداول على السلطة و انتقالها من فريق لأخر،لا يعني إطلاقا المساس بالنظام القائم و عقيدته أو بقيم الديمقراطية و مبادئها.[2]

فالتداول على السلطة في الدول العربية لم يحدث يوما تحقيقا لإرادة الشعب،حيث لم تكن صناديق الاقتراع هي التي تأتي بهذا الملك أو ذاك الرئيس،بل هي الانقلابات العسكرية و الاغتيالات، ففي الجزائر مثلا تنوع الصراع بين الانقلاب العسكري و الاغتيال و سقوط كثير من الضحايا،فقد تخلصت الجزائر من الاغتيال و سقوط كثير من الضحايا ،

[1] عماد بن محمد ،"التداول على السلطة"متحصل عليه من الموقع:
http:/www.eddarb.com/articles/neus/php.123
[2] صلاح سالم،أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية،القاهرة:مكتبة مدبولي،1992،ص08

فقد تخلصت الجزائر من الاحتلال الفرنسي عان 1962 و تولى السلطة عباس فرحات، و قبل اقل من عام أطيح به في انقلاب عسكري قاده احمد بن بله و في عام 1965 لقي بن بله نفس المصير و أطيح به في انقلاب عسكري قام به هواري بومدين و تولى السلطة لمدة 12 عام إلى أن اغتيل ليخلفه شادلي بن جديد عام 1978.

و لم يستمر بالحكم طويلا و اجبر بعده على تقديم استقلاليته في انقلاب سلمي مثل ذلك الذي تعرض له اللواء محمد نجيب بمصر ثم جاء محمد بوضياف سنة 1991 إلا انه توفي بعد 10 أشهر تاركا السلطة فريسة للمصارعين عليها ، و في عام 1999 تولى عبد العزيز بوتفليقة الحكم و ينتهي الصراع الطائفي بالجزائر و كذلك صراع السلطة.[1] كذلك بالنسبة للسودان التي كانت فيها اغتيالات و انقلابات و صراع مرير على السلطة،

و قد حصل السودان على استقلاله عام 1956 و تولى الحكم اسماعيل الازهري لمدة عامين إلى أن إبراهيم عبود قد ينزعه منه بانقلاب عسكري ليتولى السلطة لمدة ست سنوات ، عانى خلالها الشعب السوداني من فساد الدكتاتورية إلا أن اجبر على تقديم استقلاليته بإخماد حالة التظاهر

و الإضراب العام التي دبت في البلاد ليتولى الحكم الصادق المهدي عام 1964 و استمر حكم المهدي لمدة خمسة سنوات خرج بعدها اثر انقلاب عسكري قام به جعفر النميري عام 1969 و استمر حكم النميري بالرغم من رفض الشعب لحكمه مدة 17 سنة ،

[1] حسن الحنفي،"تداول السلطة ام حوار الأجيال "، الخبر الأسبوعي،أوت،سبتمبر ،2001،ص15

بعدها و للمرة الثانية انتزع الشعب السلطة ليسلمها للحكومة الانتقالية برئاسة الجنرال عبد الرحمان سوار الذهب و في عام 1989 قام الفريد احمد عمر البشير بانقلاب عسكري و تولى السلطة بعدها و حصن كرسيه ضد الانقلابات و نجح في ان يتولى حكم السودان لفترة أطول من سابقيه.أما بالنسبة لليبيا فلم يأخذ الصراع فيها وقتا طويلا فقد استقلت عام 1951 و بقيت كما كانت مملكة دستورية يحكمها الملك محمد إدريس السنوسي إلى أن قام العقيد معمر القافي بانقلاب عسكري 1969 و أعلن الجماهيرية الليبية ، و من يومها سيطر الحكم مستفيدا منن الدرس الذي لقنه للملك إدريس و حصن قصره ضد انقلابات.[1]

[1] احمد جويد "الأنظمة السياسية العربية و إشكالية التداول على السلطة"،متحصل عليه من الموقع: http:/www.alhewar.org/bebat/show.art-asp ?aid :63922

المطلب الثاني : آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانوني:

تتعلق الآليات القانونية المتعلقة بالنظام القانوني أي منظومة الحقوق و الحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا للاحترام حقوق الإنسان و ديمقراطية النظام السياسي.

حيث أن ارتقى النظام السياسي ليكون نظاما ديمقراطيا مستقرا ، يتطلب اعتبار حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة و حقوق المواطنة و المساواة ، أمورا مقدسة يعد الاعتداء عليها اعتداء المجتمع كله.[1]

و يصبح الحديث عن ترسيخ الديمقراطية كالنظام السياسي فعال يعني التركيز على بعض مبادئ التي تشكل مضمونها و ترسم حدودها، واحد من أهمها ضمان الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية،باعتباره مقياسا أساسيا لمدى احترام حقوق الإنسان و حمايتها و تعزيزها و التأكيد على حق المواطنة و ترسيخه، بما يعني تكفل مؤسسات الدولة لحماية الحقوق المدنية و السياسية المعترف بها للأفراد و الجماعات.[2]

و تشمل منظومة الحقوق و الحريات العامة الواجب ضمانها و احترامها الحقوق الفردية مثل حق التعبير و النشر و إصدار الصحف، و حماية الفرد و عدم تعرضه للانتهاكات الصارخة من إعدامات و اعتقالات واسعة و محاكمات صورية و تعذيب ، كما تشمل أيضا الحقوق الجماعية مثل الحق في الإضراب و التظاهر و الحق في التكوين الجماعات و المشاركة الشعبية باعتبارها شروطا أساسية للتطور و الرقي الديمقراطي.[3]

---

[1] محمد فائق، «حقوق الإنسان و التنمية"،مجلة المستقبل العربي،العدد:2000 ، 251،ص101

[2] اسماعيل قيرة و آخرون ،مرجع سابق،ص،135

[3] عبد الغفار شكر،"الأثر السلطوي على المجتمع المدني"،ج3،متحصل عليه من موقع: htpp:/www.alwatan.com

كما تعتبر عملية إرساء مكانة سيادة الفنون احدي القضايا الأكثر تعقيدا في حياة الشعوب و المجتمعات و التي تتطلب فترة طويلة، وحالة من الاستقرار السياسي و الأمني و بناء مؤسساتها يوفر الإطار و المرجعية القانونية التي يجري الاستناد عليه بتكريس القانون و احترامه لذا فان كافة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تطول أو تقصر وفقا لقدرتها على الإسراع في بناء مؤسساتها و توفير الاستقرار السياسي و الأمني فيها،لأنه بدون توفير هذه المتطلبات فان المجتمع لا يستطيع أن يشكل إطارا كافيا للتعايش و الانسجام ما بين مواطنيه، و لا يمكن أن يتيح لهم تطوير إمكانياتهم المادية و الروحية، و يصون حرياتهم الفردية و العامة.

و بالتالي فان شروط قيام حكم ديمقراطي، يتطلب وجود سيادة القانون، و الذي يمكن تعريفه على انه وجود سلطة قضائية تتمتع باستقلال مؤسساتي او عضوي، و لا تعتمد على قرار السلطة التنفيذية،بل تنبثق أصلا من تشريع قضائي،علاوة على ذلك يجب تأسيسها للسلطة القضائية وفق معايير الدولية المناسبة،و يجب أن توفر لها كل ضمانات النزاهة و العدالة و المساواة،بتوافق تام مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.[1]

[1] عمر صدوق،دراسة في مصادر حقوق الإنسان،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1995، ص ص 70، 71

المطلب الثالث: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلق بالنظام الحزبي:

و يقصد بهذه الآلية تكريس التعدد التنظيمي المفتوح، بما يعنيه من حرية تشكيل الأحزاب و المنظمات و الجمعيات السياسية دون قيود ،فهو يعتبر احد عناصر المفهوم الديمقراطي في ظل التطورات الراهنة إذ تتضمن عملية التحول الديمقراطي أيضا تحولا من صيغة سياسية لا حزبية أو تقوم على حزب واحد إلى نظام حزبي تعددي له القدرة على إرساء نظام سياسي ديمقراطي أكثر استقرارا و فعالية.[1]

و تشكل الأحزاب السياسية كمؤسسات حيوية عناصر مهمة و ضرورية للعملية الديمقراطية يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم آلية أي نظام سياسي و إدراك عمله،حتى قيل ان أي نظام سياسي ما هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه، و لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية ،لما تلعبه من دور مهم في تنمية الرأي العام ، و التعبير عنه في القضايا الرئيسية كوسيط بين الفرد و الدولة إلى جانب دورها الأساسي في الارتقاء بالديمقراطية.[2]

و تبرز ضمن هذا الإطار دراسة الأستاذ "روبارت دال"التي خلص فيها إلى نتيجة مهمة هي أن تأهيل أي نظام سياسي ليكون ديمقراطيا يتطلب توفر شرطين أساسيين:

[1] حسنين توفيق،دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث،القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة،1999، ص 177

[2] احمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص99

أولا: انفتاح المؤسسات للتنافس.

ثانيا:وجود أحزاب سياسية ،لما تلعبه من دور في تحقيق المشاركة السياسية،كما جاءت إسهامات الأستاذ صامويل هنتغتون"حول الأحزاب السياسية مركزة على فكرة المؤسسية أي البعد المؤسسي لهذه التنظيمات،حيث عمل على تحليلها كمؤسسات بالبحث عن الدور الذي يمكن ان تلعبه في تنظيم عملية المشاركة السياسية، و أكثر من ذلك دورها في تأهيل النظام السياسي ليكون ديمقراطي، فهي تشكل حسبه مع باقي تنظيمات المجتمع متى توفرت بعض الشروط القاعدة التحتية لإقامة نظام ديمقراطي مستقر و فعال.[1]

ويرى الأستاذ "صامويل هنتغتون " أيضا أن اعتماد الأحزاب كمؤسسات سياسية قادرة على تنظيم وتحقيق المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها ، وبلورة مصالح الأفراد والتعبير عنها لا يحقق إلا من خلال توفرها على معايير المؤسسة ، وهي مرونة الحزب أو تصلبه ، تعقيد البنيان الحزبي أو بساطته ، استقلالية الحزب أو تبعيته ، ثم ترابط الحزب أو تفككه [2] .

فنتائج التحولات السياسية الراهنة في العالم العربي والمتأتية من أولى الانتخابات التي جاءت بعد سقوط رؤوس الأنظمة في كل من تونس ، مصر ، ليبيا ، لم تكن إلا وفق إدارة غربية أمريكية ، إذ أن صعود التيار الإسلامي المعتدل وفوزه بهذه الاستحقاقات لا يعد إلا رغبة أمريكية في تمكين الإسلاميين من الحكم شرط توفر عنصر الاعتدال وقبول الديمقراطية ، وعدم المساس بالمصالح الحيوية الأمريكية وحلفائها وذلك في سياق قطع الطريق أمام التيار الإسلامي المتطرف [3] .

[1] حسنين توفيق،نفس المرجع،ص179

[2] اسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،الكويت:دار المعرفة،1997، ص41

[3] فايز الربيع،الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية،الأردن:دار الحامد للنشر و التوزيع،2004، ص 68

المبحث الثالث : معوقات الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

بدأت موجة التحول الديمقراطي ولم يكن عدد الدول الديمقراطية يتجاوز 40دولة ، ومع بداية التسعينات وانهيار الإتحاد السوفياتي وصل عدد تلك الدول حوالي 118 دولة بحيث أضحت الديمقراطيةِ النمط السائد في غالبية دول العالم باستثناء الدول العربية التي واجهت بعض الصعوبات في عملية إرساء أو تعميق مبدأ الديمقراطية أي مواجهتها لبعض المعوقات في ترسيخها للديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية [1] حيث تتمثل أهم هذه المعوقات :

المطلب الأول : المعوقات السياسية للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

بعد احتكار السلطة السياسية أحد أهم السمات المشتركة بين دول المنطقة العربية في ظل تأييد القوى الخارجية لاستمرار التسلطية السياسية حفاظا على الاستقرار السياسي ، ومما يعزز سلطوية النظم الحاكمة في العالم العربي استغلالها لاحتكار الدولة لأدوات القهر السياسي المتمثلة في قوات الشرطة والمخابرات وتوظيفها لقمع المعارضة السياسية للحفاظ على بقائهم في السلطة ، بحيث تتصف غالبية الدول العربية ضمن أعلى دول العالم من حيث مستوى الإنفاق على الأمن ، بيد أن النظم العربية الحاكمة لتمارس القمع السياسي بصورة دائمة وإنما تعتمد على عدة آليات بصورة متزايدة مثل استقطاب بعض قيادات المعارضة والسماح بقدر محدود من التمثيل السياسي وإجراء انتخابات بصفة دورية حتى وإن كانت غير نزيهة وهو ما يطلق عليه " دانيل برومبرج Daniel Brumberg إجراءات التكيف السلطوية بقدر محدود

[1] برهان غليون،"الديمقراطية في الوطن العربي"،تم الحصول عليه من موقع : http:/www.aljazeera.net

من الحريات السياسية بما يسمح للمعارضة السياسية بممارسة نشاط فعال لفترة مؤقتة يعود بعدها النظام الحاكم لقمع الحريات وتضيق الخناق على الأنشطة السياسية للمعارضة.[1]

كما تسهم عدة عوامل أخرى في تعزيز احتكار السلطة السياسية من أهمها القضية الفلسطينية التي يتم توظيفها لصرف انتباه الشعوب عن قضايا الإصلاح الداخلي وتردي الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، ومن ثم تركيز وسائل الإعلام العربية على الممارسات الإسرائيلية في مواجهة الفلسطينيين وتغيب عن خطابها قضايا إصلاح السياسي والديمقراطية .

وفي ضوء العوامل سالفة الذكر فإن " دايموند " يستنتج أن مستقبل الديمقراطية في العالم العربي ليس قائما كما يبدو للوهلة الأولى لأن التغير في السياسية الخارجية الأمريكية بين عامي 2003و2005 باتجاه تصعيد الضغوط على الدول العربية لدفع عملية التحول الديمقراطي قدما قد أسفر عن نتائج إيجابية جزئيا ، كما أن العم الشعبي للديمقراطية يعد مؤشرا آخر على أن التغير السياسي باتجاه الديمقراطية لم يعد ممكنا [2] .

ضعف مؤسسات المجتمع المدني :

استمرارية هيمنة الدولة على المجتمع المدني كون أن بعض الدول العربية ما تزال في المراحل الأولى من تطورها السياسي ، وبعضها لا يعرف المقومات الأساسية للحياة السياسية كالدستور والأحزاب والنقابات ، كما أن القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في هذه الدول لم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من منافسة النظم القائمة وتحديها وجعلها عاجزة عن تهيئة بديل نوعي مقبول لدى السلطة السياسية ،

[1] خميس حزام والي،مرجع سابق،ص129
[2] نفس المرجع،ص133

مع استمرار تحكم العاهات القديمة في بعضها كالطائفية والقبلية التي تعبد الطريق للنظام السياسي الفتوى وتعد العدة للحرب الأهلية.

وبالتالي باتت مجموعة المعارضة السياسية مجرد قوى ضعيفة ومفتتة وعاجزة عن القيام بدور حاسم في تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة في الوقت الحالي ، مع عدم اضطرار الحكومات لإدخال إصلاحات جوهرية في بنيتها ومحتواها ، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني ضعفت فاعليتها وتوقف نشاطها، كلما أزداد تعسف الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم[1]

[1] عبد الغفار شكر،"اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي"،مجلة الطريق،العدد: 1931، 2007، ص 27

المطلب الثاني : المعوقات الاقتصادية للترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية.

لا يمكننا فصل البنية السياسية عن نظيرتها الاقتصادية ، حيث يرى المؤلف " لاري دياموند " أن السبب الأول لعدم وجود ديمقراطية عربية يمكن في هيكل النظم الاقتصادية العربية وليس مستوى التنمية الاقتصادية فهي تعتمد على صادرات البترول والغاز كمصدر تلك الدول ، حيث أن حوالي 11دولة عربية يمكن تصنيفها كدول عربية أساسي للدخل القومي وفي بعض الحالات تمثل تلك الصادرات حوالي 90%من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تتضاءل حاجة الدولة لفرض ضرائب على دخل المواطنين في مقابل تصاعد اعتماد ى المواطن على الدولة للحصول على الدخل والخدمات العامة ، ويسبب ذلك خللا في العلاقة بين السلطة السياسية والمواطنين وعلى حد قول " هنتغتون " في كتابة الموجة الثالثة للديمقراطية " إذا كانت مقولة لا ضرائب دون تمثيل مطلب سياسي فإن مقولة لا تمثيل دون ضرائب تصبح حقيقة سياسية في الدول العربية ، ويؤدي اعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية لعدة تداعيات على المستوى السياسي أهمها مركزية السلطة السياسية وإبلاء الأمن الاستقرار قدر كبير من اهتمام النظام الحاكم فضلا عن انتشار الممارسات القمعية في مواجهة الإضرابات والمظاهرات بما يؤدي لإضعاف وتهميش مؤسسات المجتمع المدني في مقابل تضخم الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة [1] .

[1] برهان غليون :"معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، من موقع:http:/www.almotamar.com /document36/6dos

انتشار الفقر والبطالة:

إن نتائج البطالة هي اقتصادية واجتماعية وتعتبر الأسباب الاقتصادية هي سبب ونتيجة لمشكلة البطالة ، فظاهرة الفقر هي إحدى النتائج المتوقعة لظاهرة البطالة ، كما أن هناك ظواهر اجتماعية كثيرة مثل العنف الفردي والاجتماعي والذي قد يتحول إلى ثورات محلية وانتفاضات سياسية ، وينتج أيضا عن ظاهرة البطالة شبكة كبيرة من الظواهر الاجتماعية الناتجة عن البطالة والفقر متشبعة بمستويات مختلفة وتزيد كلما زاد مستوى الفقر [1] .

انتشار الأمية والجهل ، فالأمية متفشية بنسبة عالية في البلاد العربية ،

إذ تبلغ نحو 40%بين الذكور و 60% بين الإناث ، وهذه المشكلة تشكل عقبة أمام الديمقراطية ، فالديمقراطية لا تعني الانتخابات فحسب ، بل وحرية التعبير والتفكير والتنظيم والتظاهر ووعي المواطن بحقوقه على الدولة ، واحترامه للقوانين [2]

[1] Abdelkader Yefsah ,la question du Pouvoir en Algérie. Alger : E.N.A.L.1992, p67

[2] محمد عز العرب،"الفقر في الوطن العربي"،مجلة الشؤون العربية،العدد :2006 ، 125،ص 254

المطلب الثالث: المعوقات القانونية للترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية.

تمثل البنية القانونية في العديد من الأنظمة العربية عائقا كبيرا ، أمام الإصلاح الديمقراطي ، حيث تؤسس لاختلال التوازن بين السلطات واستقلالها ، وتضع العراقيل أمام ممارسة المواطنين الكاملة لحقوقهم الطبيعية ، وتقيد حرية تكوين الأحزاب وتفعيل عناصر المجتمع المدني ، فمعظم الدساتير المعمول بها ح اليا هي دساتير ممنوحة ، تكرس لهيمنة السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى ، وتضع معظم السلطات في يد رأس الدولة وفي المقابل ، تعاني السلطة التشريعية من تبعية للجهاز التنفيذي و عدم القدرة على ممارسة وظيفتها التشريعية والرقابية والمتمثلة للتيارات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع ، كما تعاني السلطة القضائية من عدم القدرة على الاستقلال عن أجهزة الدولة ، والتعرض للضغوط التي تعرقل وظيفتها في حماية حقوق وحريات المواطنين.

و تنفيذ الأحكام التي تصدرها و التي يمكن إن تعزز من مسيرة التحول الديمقراطي، كما أن قوانين الانتخابات المعمول بها حاليا تمنح الإدارة صلاحيات واسعة في التلاعب بمسارها بدءا من التحكم بالجداول و تسجيل المرشحين و عملية الاقتراع و الإشراف الإداري و انتهاء بإعلان النتائج،مما افقد العملية الانتخابية ثقة المواطنين و الدافع القوى للمشاركة لما يشوبها من عدم النزاهة و التزوير و الترهيب في بعض الأحيان [1].

[1] برهان غليون،مرجع سابق.

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل لدراسة الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية و ذلك من خلال التفصيل في أهم العوامل الداخلية و الخارجية و كذلك آليات الترسيخ الديمقراطي انطلاقا من مقولة إن التجربة الديمقراطية في إطار النموذج الغربي انتحت آليات محددة و يكون بذلك ترسيخ الديمقراطية في الدول التي تقع خارج الدول الغربية أمرا ممكن التحقيق، متى ما عملت هذه الدول جادة على تعزيز هذه الآليات لترسيخها و مواجهة مختلف العراقيل التي يمكن أن تواجهها باعتبارها تمثل مجموع الخبرة النظرية التجريبية للديمقراطية كعملية للحكم و كإطار مؤسسي .حيث تم التعرض لهذه الآليات في ثلاث مطالب يحدد كل مطلب منها أهم آليات المتعلقة بالنظام السياسي

و القانوني و الحزبي و في الأخير إظهار معوقات السياسية و الاقتصادية و القانونية التي كانت تقف في تحديد أهم المبادئ الديمقراطية و التي واجهتها الدول العربية من خلال ترسيخها للديمقراطية.

تناولت الفصول السابقة لدراستنا مختلف المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للدراسة و واقع ترسيخ الديمقراطية داخل الأنظمة السياسية الغربية حيث أننا سنحاول في هذا الجزء الأخير من الدراسة توضيح أهم المحطات التي مر عليها النظام السياسي الجزائري خلال المسار الذي انتهجته أثناء عملية التحول الديمقراطي ،ساعية بذلك إلى ترسيخ نظام ديمقراطي ناجح و ذلك من خلال تعميق مبادئ الديمقراطية حيث سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: مسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الثاني: آليات ترسيخ الديمقراطية في النظام الجزائر.

المبحث الثالث: معوقات ترسيخ الديمقراطية في الجزائر

الفصل الثالث: مسار عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الجزائري و معوقات ترسيخه.

المبحث الأول: مسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري قبل إقرار التعددية السياسية.

بعد إبرام اتفاقية أيفيان بين جبهة التحري الوطني و الحكومة الفرنسية،و توقيف القتال في 19مارس 1962، أنشأت بالجزائر هيئات مؤقتة للإشراف على استفتاء تقرير المصير و نقل السلطة إلى الجزائريين،و هي المؤسسات التي مهدت لمرحلة بناء الدولة الجزائرية المستقلة،و عقب إعلان نتائج تقرير المصير في 03جويلية1962 بالجزائر،و ترسيم الاستقلال التام للجزائريين الذين خاضوا ثورة تحريرية رائدة قهرت اكبر القوى الاستعمارية في العالم،ثم نقل السلطة في البلاد إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة المشكلة من رئيس و10نواب ، وحددت لها مهمة الإشراف عن الشؤون العامة إلى أن يتم تنصيب السلطات الجزائرية ، وكان مقررا أن تنتهي الهيئة المؤقتة من الإشراف على انتخاب المجلس الوطني التأسيسي قبل 12أوت 1962، غير أن الحوادث التي عرفتها البلاد آنذاك أخرت عملها إلى 20 سبتمبر 1962 ،

حيث تم انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي انتقلت إليه كل السلطات التي كانت بيد الهيئة التنفيذية ومؤسسات الثورة ، وقد تشكل المجلس الوطني التأسيسي من 196 نائبا ، وحددت أهم مهامه في تعيين الحكومة التي تم تنصيبها في اجتماع المجلس في 26 سبتمبر 1962 ، وعين الراحل أحمد بن بله رئيسا لها .[1]

[1] محمد العربي ولد خليفة ،الثورة الجزائرية معطيات و تحديات، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1991،ص126

وبني النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963 على أساس النظام الجمهوري في ظل الديمقراطية الشعبية ، حيث تمارس السلطة من طرف الشعب الذي تتكون طليعته من المثقفين الثوريين الفلاحين والعمال ،مع إقرار النظام الاشتراكي أسلوبا لتنمية البلاد وترقية الشعب وحصر أداته في الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة و يواجه و يراقب مؤسسات الدولة كما اقر هذا الدستور حقوق و حريات الأفراد من منظور التوجه الاشتراكي. [1]

وحدد دستور 1963 ممارسة السيادة في البلاد من خلال ثلاث هيئات هي المجلس الوطني ، السلطة التنفيذية ، وجهاز العدالة ، مع الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية طبقا للنص يتولاها رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام ويجمع بين منصبي رئيس الجمهورية والحكومة ، ويعد مسؤولا أمام المجلس الوطني .[2]

في 19جوان 1965 ، قامت مجموعة من الضباط وعلى رأسهم هواري بومدين ، بانقلاب على حكم الرئيس أحمد بن بلة ، أطلق عليه حينها " بالتصحيح الثوري " وفي 7جويلية 1965 تم إصدار أمرا أعاد تحديد آليات ممارسة السلطة ، من خلال جمع الصلاحيات بيد مجلس الثورة المتكون من 26 عضوا ،وذلك في انتظار إصدار دستور جديد ، فيها تم إقرار دور الحكومة في كونها أداة تنفيذ بيد مجلس الثورة ، يرئسها رئيس مجلس الثورة ، وتم إضافة إلى ذلك ، إنشاء هيئات استشارية منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي 19جوان من عام 1975 ،

[1] نفس المرجع ،ص 128

[2] منعم العمار ،الجزائر و التعددية المكلفة ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1999،ص44

أعلن الرئيس هواري بومدين عن نيته في العودة إلى الشرعية الدستورية ، وتم بتاريخ 5جويلية 1976 إصدار الميثاق الوطني الذي يعتبر المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة ، وتزامن ذلك مع إعداد دستور 1976 الذي عرض على الاستفتاء الشعبي في 19 نوفمبر 1976 ،

وقد قسم هذا الدستور وظائف السيادة بين مؤسسات الدولة ، وحدد ثلاث وظائف أساسية تشمل الوظيفة السياسية التي يمارسها حزب جبهة التحرير الوطني من خلال هياكله ومؤسساته ، الوظيفة التنفيذية التي يتولاها رئيس الجمهورية بمفرده ، ويمارس بالإضافة إليها مهام تشريعه عن طريق الأوامر ، وكذا الوظيفة التشريعية التي يتولاها المجلس الشعبي الوطني . [1]

[1] نفس المرجع، ص46

المطلب الثاني: أحداث 05 أكتوبر 1988

تعتبر أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية ، أي انعكاس لصراع الأجنحة داخل النظام أو فجرها جزء من النظام ضد جزء آخر ، أنها ثورة شباب يائس ، حيث تعتبر هذه الاضطرابات هي الأكثر عنفا منذ الاستقلال ، وهو ما يفسر إسراع الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إعلان إصلاحاته لمعالجة المشاكل أو الإختلالات الحاصلة ، حيث أدت هذه الأحداث بالجزائر إلى إصلاح دستوري الذي فتح الطريق أمامها للتحول باتجاه الديمقراطية ، ولقد تعددت الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث بين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، التي تعكس في مجملها ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية اقتصاديا وسياسيا ، وذلك ما قد يؤدي عادة إلى أزمة شرعية النظام حيث ينتهي بالإطاحة به. [1]

ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي :

أولا : اقتصاديا :

انتهجت الجزائر منذ استقلالها إستراتيجية التنمية أساسها التوجه نحو النظام الاشتراكي ، مركزة في ذلك على الصناعة والربط بين قطاعي النفط والصناعة الثقيلة حيث حظي هذا الأخير بالنسبة الكبرى من الاستثمارات في الخطط و الثلاثية و الرباعية للتنمية،ولكن بعد وفاة الرئيس هواري بومدين شهدت البلاد انتقالا جديدا،توقفت معه برامج التنمية التي بدأها،و وضع ما يسمى بالبرنامج ضد الانقطاع في العالم الثاني و ذلك من رئاسة بن جديد،

[1] العيدي صونيا ،" المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر"،رسالة ماجستير (مقدمة في قسم علم الاجتماع،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005)،ص57

يهدف أساسا إلى تامين الموارد الاستهلاك غير المتوفرة باستيراده ا من الخارج بكميات ضخمة، تحقيقا للشعار الذي رفع من اجل حياة أفضل.

فالأزمة الاقتصادية و ما صاحبها من اختلال التوازنات الاقتصادية،انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين،و عدم التناسب بين النمو الديمقراطي و الطلب الاجتماعي على التشغيل و السكن و التعليم و الصحة و بين النمو الاقتصادي، و أسفرت بذلك الأزمة الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية من تدهور القدرة الشرائية للمواطن و عبرت عن انفراق مجتمعي بين أقلية زادت غنا و أغلبية سكان جددت ربطها مع أهوال الفقر و الاستبعاد الاجتماعي،ما نتج عنه انحلال الطبقة الوسطى التي تعتبر عماد الاستقرار السياسي و الاجتماعي هكذا تشكلت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدولة في أواخر الثمانينات و انعكاساتها الاجتماعية،سببا قويا لاندلاع تلك الأحداث كادت أن تزعزع كيان الدولة الجزائرية التي استطاعت أن تحصن شرعيتها و شرعية نظامها بفضل عائدات البترول [1].

ثانيا:سياسيا:

يمكن تفسير اهم العوامل التي قادت إلى أحداث أكتوبر 1988 بالتركيز على جوانب أهمها:

من حيث طبيعة النظام السياسي الجزائري.ظل النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962 إلى غاية1988،معتمدا على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح المسلح و محقق الاستقلال،

[1] شيرين الدايما موني،مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، من موقع:
http:/www.syassa.org.eg/ asyassa/imdesc.asp?airfan:conf?htm8did:9083

و أكثر من ذلك المتحكم و المسيطر على الحياة السياسية و المجتمع، حيث أكدت المواثيق الرسمية و الوطنية على ان الجبهة هي المؤسسة الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، و هي الوحيدة المحتكرة لجميع أوجه النشاط السياسي، ما أعطاها هذه الظاهرة التي يتميز فيها الرئيس بميزات خاصة،تجعله في مركز صدارة النظام السياسي على غرار العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث في بعض فترات حكم كل من الرؤساء ،بن بلة، بومدين و بن جديد و ظل هذا المشهد السياسي الجزائري المتميز باحتكار السلطة و سيطرة الحزب الواحد،مسيطرا على الحياة السياسية إلى غاية أحداث اكتوبر 1988، ما نتج عنه تراث سياسي قائم على خنق الحريات و استبعاد أي إمكانية لقيام مؤسسات سياسية تمثيلية من أحزاب سياسية و مؤسسات المجتمع المدني [1].

– من حيث غياب المشاركة السياسية.

إن بروز أزمة المشاركة السياسية كأحد أهم أسباب الانفجار الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988،يرجع إلى طبيعة السلطة القائمة سنة 1962،التي أثبتت مرارا قدرتها على معنى المشاركة السياسية من أي محتوى حقيقي، ما يعني كفاءتها في صناعة القرارات الحاسمة باسم الشعب دون أن يشارك فيها،إضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه الحزب الحاكم لتمرير التوجيهات و القرارات العليا. [2]

[1] نفس المرجع

[2] خميس حزام والي ،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة لتجربة الجزائر ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003 ، ص145

و قللت بذلك أزمة المشاركة السياسية الناجمة عن غياب الإطار المؤسسي الشرعي لاحتواء المشاركة و ما ترتب عنها من أزمة شرعية، تحديا للنظام السياسي الذي لم تكن له القدرة على الاستجابة لها و لمعالجتها بأسلوب ديمقراطي،لأنه لم يكن يملك أصلا أي تقاليد ديمقراطية،

ما ساهم في تصاعد الحركات الاحتجاجية التي وسعت الفجوة بين الدولة و المجتمع، وانعكست في هذه الأحداث،معبرة عن حجم العداء المتأصل الذي يكنه المجتمع للدولة طوال سنوات، و من حجم الكبت الاجتماعي و المعاناة في ظل تدهور مستوى المعيشة.[1]

من خلال الأحداث التي شهدنها البلاد في الخامس من أكتوبر 1988، والتي كانت بمثابة زلزال لأركان النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962 واحدة من أهم عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر.

[1] نفس المرجع ،ص 146

المطلب الثالث: النظام الجزائري بعد إقرارا التعددية السياسية

لقد واجه النظام السياسي الجزائري،الذي يستند إلى معادلة الحزب،الدولة ،الجيش،في نهاية الثمانينات العديد من الضغوطات،تمثلت أهمها في إحداث الخامس أكتوبر 1988،و مختلف المطالب التي حملها المتظاهرون من مختلف الفئات الشعبية خاصة تلك الموجودة مع خطوط المواجهة، و الذين عبروا عن مطالبهم بالأفعال مستهدفين أماكن و مقرات ترمز للدولة و الحزب، و مع إقرار التعددية السياسية التي تعني مشروعية تعدد الآراء السياسية الذي أدى إلى وجود تنوع في القيم و الممارسات، و بالتالي الاعتراف لمختلف القوى السياسية و الاجتماعية في تنظيم نفسها في شكل أحزاب أو جمعيات، فالتعددية السياسية هي ضرورة وجود تنوع في القيم و الممارسات و المؤسسات في الدولة و المجتمع ، بحيث تكون بدلا من احتكار جماعة واحدة لممارسة لقوة بصورة مستمرة.

فالنظام السياسي الجزائري الذي شرع في انفتاح ديمقراطي سنة 1989،بإصلاحات سياسية و اقتصادية مقررة دستوريا و قانونيا،أراد تجديد حكمه مع بعض التحسينات الدستورية كمنهج للترقيع السياسي ، الذي لا يغير من جوهر النظام و السلطة بقدر ما يعطيه الوقت الكافي لإعادة ترتيب بيته الداخلي، و أن النظام السياسي أراد الاتجاه فعلا نحو الانفتاح الديمقراطي بكل متطلباته السياسية و الاقتصادية،حيث عرفت الجزائر بعده مسارا جديدا في تاريخ تطور نظامها السياسي،

انتقل بموجبه من الممارسة الأحادية و التوجه الاشتراكي ، إلى مسار أخر مغاير تماما لما كان سائدا من قبل و هو التحول نحو الديمقراطية، و إقراره مبدأ التعددية السياسية بموجب المادة 40، مما سمح بظهور العديد من الأحزاب السياسية.[1]

[1] محمد عمران،"مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر 1962-1997 "،مذكرة ماجستير(قسم العلوم القانونية و الإدارية، جامعة بسكرة – 2004) ،ص49

و دخل بذلك النظام السياسي الجزائري إلى مختلف الأطراف و القوى و الفواعل السياسية التي أسهمت في إقرار التحول نحو الديمقراطية و نذكر أهمها.

أولا:القوى السياسية.

بعد اندلاع أحداث اكتوبر 1988 و ما ترتب عنها من نتائج و أزمات متعددة، نالت من هيبة الدولة و مكانة الحزب الواحد و شككت في مصداقيتها،أدى ذلك إلى فتح عهد جديد و استحداث مواقع حزبية بمختلف توجهاتها السياسية ، و لان النظام السياسي الدولي الذي ارتبط تاريخه بتاريخ الحزب الواحد و الدولة اثر الاستغناء على الجبهة كتنظيم محتكر للسلطة في ظل التعددية الحزبية.

و بإقرار التعددية في 05 جويلية1989 تم إلغاء نظام أحادية الحزب بشكل نهائي فاسحا المجال أمام بروز العديد من التيارات السياسية ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة حيث شهدت الساحة السياسية في الجزائر بعد هذا الانفتاح السياسي ظهور العديد من الحركات الاجتماعية و النقابات و المنظمات المرتبط دورها بعمليتي المطالبة و التأثير،مثل الحركات العمالية و الحركات الجمعوية و المنظمات الطلابية كذلك الأحزاب السياسية و أن أخذت في بداية الانفتاح السياسي اسم الجمعيات السياسية نظرا لتساهل القانون في كيفية و شروط إنشاءها ، بالإضافة إلى الدعم المادي الذي قدمته الدولة لها ،حيث تعتبر معظم هذه الأحزاب السياسية امتدادا للقوى السياسية التي تبلورت أثناء الحركة الوطنية، و على ضخامتها و تعددها آنذاك حوالي 60 حزبا سياسيا و دخول معظمها الانتخابات المحلية و الوطنية.[1]

[1]نفس المرجع ،ص51

ثانيا: قوى النظام السياسي القائم.

مؤسسة الرئاسة،تعد مؤسسة الرئاسة من أهم المؤسسات السياسية في الجزائر،نظرا للدور الذي لعبته في عملية التحول نحو الديمقراطية، فهي التي عجلت بالإصلاحات السياسة و الاقتصادية و ما ترتب عنها من تعددية سياسية و تخلي عن الاشتراكية،رغم معارضة جناح المحافظين فيها،كما تظهر أهميتها في كونها مدعومة دستوريا، وتعكس العلاقة المباشرة بين الشعب و الرئيس الذي يطرح نفسه دائما كضامن للوحدة الوطنية و على الرغم من محاولات التقليص لمكانة الرئيس في دستور 25فيفري1989،لصالح المجلس الشعبي الوطني و رئيس الحكومة إلا انه بقي محافظا على مركزه و مكانته داخل النظام السياسي ، فهو منتخب بطريقة مباشرة بما يحقق استقلاليته من المجلس، و المعبر عن الشعب و المجسد لوحدة الأمة في الحدود المثبتة حسب المادة 69، و من نفس ما نص عليه دستور 28نوفمبر 1996 في المادة70.

و تبرز أيضا في نقل بعض مواد دستور سنة 1976 التي كانت تعبر عن اتجاه و تنظيم معينين يطفئ عليهما تركيز السلطة إلى دستور سنة 1989، نية أكيدة لاعتماد إصلاحات جديدة مع الحفاظ على مكانة رئيس الجمهورية و مؤسسة الرئاسة.[1]

و لقد عرفت مؤسسة الرئاسة خاصة بعد توقف المسار الانتخابي سنة 1992،اثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تشتتا نوعا ما ،ة و لكن ذلك لم ينل من قوتها آو مكانتها ، فبعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، و تزامن ذلك مع حل المجلس الشعبي الوطني ،و في ظل الفراغ الدستوري تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة المرحوم بوضياف ،ليمارس مهام الدولة ،هدفه تعزيز مؤسسات الدولة و الحفاظ على دولة القانون و تأكيد النهج الديمقراطي ،

[1] نفس المرجع،ص179

و بعد اغتياله و مجيء السيد علي كافي ،حاولت مؤسسة الرئاسة في الفترة الانتقالية الحفاظ على نفس العناصر الأساسية لتوجهاتها ، لتزداد قوتها في فترة اليامين زروال والذي توحدت شخصيته القيادية السياسية و العسكرية ، محاولا إيجاد حل سياسي للازمة لما يتمتع به من شرعية تاريخية اكتسبها من مشاركته في حرب بالتحرير الوطني و أعطى الدستور الجديد أيضا صلاحيات واسعة لمؤسسة الرئاسة، تتعدى صلاحيات الجهاز التنفيذي،بإدراجه حق الرئيس لفي تجاوز الجهاز التشريعي و تنفيذه بالحكم بأوامر بين دورات البرلمان،كما منحها سلطة تتسع لتشمل الأحزاب السياسية.

و بعد انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة في سنة 1999 حاول تقوية مؤسسة الرئاسة أكثر من ذي قبل ، بالعمل على كسب شرعية شعبية من خلال تبنيه الوئام المدني، و أعاد الجيش إلى الثكنات وإبعاده عن إدارة الملفات السياسية و الانفراد بإدارة الحكم .[1]

و تبقى بذلك مؤسسة الرئاسة واحدة من القوى السياسية الرسمية للنظام، التي حاولت تقوية موقعها من خلال قوة شخصية رؤسائها، و النصوص الدستورية و القانونية التي أعطت صلاحيات واسعة للرئيس.

[1] نفس المرجع،ص 180

المبحث الثاني: آليات ترسيخ الديمقراطية في النظام الجزائري

المطلب الأول: الآليات المتعلقة بالنظام السياسي

تتركز الآليات المتعلقة بالنظام السياسي بالجزائر على أهم نقطة تتمثل في مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية و مدى تجسيدها في الحياة السياسية في الجزائر و ذلك في ظل النظام له خصائصه و آلياته في التعامل السياسي.

أولا": تجربة تداول على السلطة في مرحلة الأحادية.

قد شاهدت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال سعيا نحو بحث عن سلطة بكل الوسائل و سارت السلطة المقصد النهائي و مطاف اللعبة السياسية و هذا يعود لطبيعة النظام السياسي،فالاتجاه الذي كان يؤمن بالخيار العسكري لطرد المستعمر،لم يكن له مشروعا سياسيا و لا نظرة ايديلوجية بل كان هدفه هو الاستقلال، و بعد تحقيقه للاستقلال تحول الهدف ليصبح سلطة،ة و طرح الذين تولوا زمام الحكم أنفسهم على أساس أنهم أصحاب الشرعية في ممارسة هاته السلطة و على عكس ذلك فان المتتابعة لتاريخ النظام السياسي الجزائري منذ مرحلة البناء الأول و حتى بداية التحول إلى التعددية يلاحظ انفراد رئيسي بالسلطة و محاولة احتكارها ما جعل النظام السياسي الجزائري حسب الكثير من المتتابعين يتميز بشخصنة السلطة ،

و ما يترتب عن ذلك من احتكاره و عدم طرحه للتداول بين الأشخاص الأخيرين أو التيارات الأخرى كما يتميز برفضها للتعددية منذ أن قرر عدم الاعتراف بالتعددية الحركات الوطنية بحاجة الحفاظ على الوحدة الوطنية،ما جعل من جبهة التحرير الوطنية الوحيدة في ممارسة العمل السياسي يستمد منها النظام السياسي شرعيته.[1]

[1] عبد النور ناجي ،النظام السياسي الجزائري ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص82

ثانيا:تجربة التداول على السلطة في مرحلة التعددية السياسية.

تبدأ هذه المرحلة مع الإصلاحات التي اقرها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد الأحداث الدامية التي عرفنها الجزائر في الخامس من أكتوبر 1988،حيث تمت المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 ، الذي تبنى رسميا في مادته 40 مبدأ التعددية الحزبية بإقرار حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، ويعد هذا التغيير منعطفا قانونيا جذريا أمضي رسميا وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر ، مشكلا بذلك المرجعية القانونية العليا للتداول على السلطة مستقبلا .

فالمبدأ المتعارف عليه أنه لا وجود للتداول على السلطة إلا في إطار التعددية الحزبية و لا يمكن أن يلمس التجسيد لهذا المبدأ إلا في الأنظمة السياسية التي تقدمت على غيرها في مجال التعدد التنظيمي المفتوح ، ما يسمح بوجود تنافس على رئاسة الدولة بين عدد من المرشحين ، يكون فيها الاختيار الحر للرئيس عن طريق انتخابات نزيهة ، كما يكون التنافس على تشكيل الحكومة بين تيارات حزبية مختلفة وللحزب الحاصل على الأغلبية الحق في تشكيلها .[1]

وتعتبر الانتخابات المحلية التي عرفتها الجزائر في 10 جوان 1990 أول امتحان للتجربة الديمقراطية الناشئة ،جاءت لتضع مبادئ دستور 23 فيفري 1989 على محك التجربة بإعطاء الشعب حرية اختيار ممثله ، حيث شكلت بالفعل أول تداول على السلطة على المستوى القاعدي بطريقة ديمقراطية حرة .

[1] نورالدين ثنيو،"الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية "،المتحصل عليه من الموقع : http:/www.aljazeera.net/mr/exeres/a31eb524-9b42/483f.htm

وبالتالي تصبح التعددية الحزبية والانتخابات التعددية هما أهم المبادئ التي ترتكز عليها آلية ترسيخ الديمقراطية المتعلقة بالنظام السياسي ، والمتمثلة في قاعدة الحرية للجميع لتداول السلطة ، بما يقلل فرص اللجوء إلى العنف لتحقيق الأهداف السياسية والحد من الظواهر المتطرفة وتوجيه الطاقات نحو البناء والعطاء المستمر وفي الأخير ما يمكن أن يقال على تجربة التداول على السلطة في الجزائر أنها حتى في ظل إقرار التعددية السياسية بنص قانوني تضمن حرية إنشاء الأحزاب السياسية كواحدة من شروط التداول السلمي[1]

ثالثا: الانتخابات:

تعتبر محليات جوان 1990 والدور الأول من تشريعات ديسمبر 1991 أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر ، شكلت بالفعل بداية التغير عن التوجه الذي كان سائد من قبل و إمكانية التداول على السلطة خاصة مع فوز اكبر حزب معارض آنذاك هو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لكنه تغيير لم يكتب له أن يكتمل بعد إلغاء الدور الثاني من التشريعات 1991.

و بعد قرار العودة إلى المسار الانتخابي عرفت الجزائر منذ 1995 العديد من الانتخابات التعددية (رئاسية و تشريعية و محلية)، حيث اعتبرت هذه الانتخابات التي تمت ذات دلالة لأنها لم تكن مفتوحة للأحزاب السياسية،و بالتالي فهي لا تجسد مبدأ التداول على السلطة،

ففي انتخابات نوفمبر 1995 و انتخابات افريل 1999 ثم الاستفتاء على مترشح الإجماع،رغم الدعوة لترشيح مختلف الشخصيات السياسية و زعماء الأحزاب السياسية التي تستوفي شروط الترشح.

[1] عبد النور ناجي،مرجع سابق،ص86

فانتخابات نوفمبر 1995 التي أسفرت على فوز المرشح الحر اليمين زروال رغم كل ما جاءت به إلا أنها تبقى شكلية،ذلك أن المعارضة لم تنافس مرشح الجماع زروال على منصب الرئاسة، ولكن تنافست فيما بينها على من يحتل المرتبة الثانية.

و تبرز في المقابل أهمية الانتخابات المحلية و التشريعية،لأنها تحرك الأحزاب السياسية و المناضلين من اجل الحصول على المقاعد المرغوب فيها،حيث شهدت الجزائر العديد من الانتخابات التشريعية و المحلية،حيث نجد أن أول انتخابات تشريعية تعددية هي انتخابات عام 1991 التي كانت ستجسد فعلا التداول على السلطة لكن إلغاءها حال دون ذلك.[1]

أما ثاني انتخابات عرفتها الجزائر هي انتخابات جوان عام 1991 حيث أنها كانت انتخابات تعددية تنافسية فيها العديد من الأحزاب السياسية للحصول على أغلبية المقاعد البرلمانية ، بما ينتج لها فرصة تشكيل الحكومة ، إلا أنها عرفت العديد من الإجراءات القبلية أهمها :

_ إعادة النظر في النظم الانتخابية بإلغاء نمط الاقتراع بالأغلبية المعتمد سابقا ، الملائم لوصول عدد قليل من الأحزاب الكبيرة للبرلمان ، واعتماد نظام انتخابي جديد في 06 مارس 1997 ، ونمط الاقتراع النسبي ، الذي يسمح بتمثيل التشكيلات الكبيرة والصغيرة في البرلمان .

_ إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية بصدور القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 09/07 في مارس 1997 الذي ضاعف من شروط تأسيس الأحزاب ، مشددا على عدم استخدام عناصر الهوية الوطنية لأغراض حزبية ، مع أن الكثير يرى أن فرض مثل هذه القيود النسبية في الدول التي تأخذ بالتعددية الحزبية من الناحية القانونية ، إنما ينصب معظمها على تنظيمات التيار الإسلامي

[1] عبد العالي حامي الدين ،"حوارات حية حول دلالات انتخابات الجزائر"،المتحصل عليه من الموقع:
http:/www.isslamonline.net/livediamogue/Arabic/bros.asp?hgeust:tpprvm.

بدليل في الجزائر استمرار حظر جبهة الإنقاذ ، وإعادة تكييف كل من حركة النهضة الإسلامية وحركة المجتمع الإسلامي تسمياتها وبرامجها مع القانون الجديد .

_ مصداقية الانتخابات ونزاهتها :

لقد كان مطعونا في مصداقيتها ونزاهتها لأنها سمحت لحزب جديد تشكل قبيل إجراءها ببضعة أشهر وهو حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، من الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية ، بما أهله لتشكيل الحكومة .وأن الانتخابات التشريعية التي عرفتها الجزائر منذ عام 1997 لم تسفر عن تداول حقيقي للسلطة بين مختلف الأحزاب السياسية ، بقدر ما أسفرت عن تبادل للمواقع والأدوار بين حزبين يعتبرهم الكثير حزبا للإدارة أو حزبا للسلطة ، وبعدها كان النظام السياسي في حاجة إلى تجديد نخبته بتحريك دورة انتخابية ثانية هي تشريعات ماي عام 2002 ، حيث سجلت هذه الانتخابات عودة قوية لحزب جبهة التحرير الوطني بإحرازه أغلبية المقاعد على حساب حزب التجمع الوطني الديمقراطي [1] .

[1] نفس المرجع .

المطلب الثاني: الآليات المتعلقة بالنظام القانوني

ليكون النظام السياسي نظاما ديمقراطيا مستقرا يتطلب ذلك اعتبار حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة و حقوق المواطنة و المساواة،حيث تعتبر هذه الأمور مقدسة بعد الاعتداء عليها اعتداء على المجتمع كله.

و يصبح الحديث من ترسيخ الديمقراطية كنظام سياسي فعال يعني التركيز على بعض المبادئ التي تشكل مضمونها و ترسم حدودها واحدة من أهمها ضمان الحقوق و الحريات الفردية

و الجماعية، باعتبارهمقياس أساسيا لمدى احترام حقوق الإنسان و حمايتها و تعزيزها.و التأكيد على حق المواطنة و ترسيخه،فيما يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية و السياسية المعترف بها للأفراد و الجماعات.[1]

و تسعى الجزائر خلال ذلك إلى تعزيز حقوق الإنسان و حمايته، و ضمان حقوق مواطنيها و حرياتهم الأساسية، كواحدة من أهم ركائز بناء نظام ديمقراطي أكثر استقرارا.

أولا. المنظومة الحقوقية في الجزائر.

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها جاهدة إلى تأسيس دولة قائمة على المساهمة الشعبية و حريصة على مراعاة حقوق الإنسان و حرياته الأساسية،وسجلت بخطى واضحة انضمامها إلى الصكوك القانونية الدولية المعنية بحقوق الإنسان خاصة بعدما عززت انفتاحها بالجاه نجو تعددية الأحزاب سنة 1090 و تخليها نهائيا عن نظام الحزب الواحد.

[1] رزيق نفيسة ،مرجع سابق،ص102

فلقد خصص بموجب دستور فيفري 1989 فصلا كاملا للحقوق و الحريات العامة هو الفصل الرابع الذي جاء في شكل اعترافات تنص على أن الحريات السياسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونه،و تشكل تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين و الجزائريات،واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل أخر ليحافظوا على سلامة و عدم انتهاك حرمته.[1]

فضمان الحريات العامة و الحقوق الأساسية للمواطن،تعتبر واحدة من أهم طرق حماية و تعزيز حقوق الإنسان.

و جاء التعديل الدستوري لعام 1996 مؤكدا في ديباجته أن الشعب الجزائري قد ناضل دوما في سبيل الحرية و الديمقراطية و انه يظهر عزمه على إنشاء مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري و جزائرية في تسيير الشؤون العمومية،و القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و ضمان الحرية لكل فرد، و يلاحظ أن التعديل الدستوري لسنة 1996 قام بتقوية بعض الحقوق الموجودة في الدستور السابق مثل مسؤولية الدولة على امن مواطنيها فقط.[2]

إلى جانب العديد من التعديلات التي كان لها اثر على حقوق الإنسان بصلفة مباشرة آو غير مباشرة نذكر منها.

- المادة 92 التي تؤكد على ضرورة"تنظيم حالة الطوارئ و حالة الحصار بموجب قانون عضوي"حتى لا ينعكس فرض مثل هذه الحالات سلبا على حقوق الإنسان و حرياته.
- المادة 138 التي تنص على أن "السلطة القضائية مستقلة و تمارس في إطار القانون" فلابد أن يكون الاستقلال في إطار القانون و هذه الفائدة حقوق الإنسان.

[1] محمد فائق،"حقوق الإنسان و التنمية"،مجلة المستقبل العربي،العدد:251 ، 2000، ص101
[2] بوزيد لزهاري،"تعديل 28 نوفمبر و حقوق الإنسان"،مجلة إدارة،العدد: 1،1979، ص89

- المادة 152 التي جاء في الفقرة الثانية منها"... يؤسس مجلس دولة كهيئة مقومة لإعمال الجهات القضائية الإدارية..."حيث ذلت تجارب الدول التي أخذت بالازدواجية على أهمية مجلس الدولة في حماية بعض حقوق الإنسان في مواجهة الإدارة.
- المادة 158 و تنص على إنشاء محكمة عليا أعطيت لها صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية عن الخيانة العظمى،و رئيس الحكومة من الجنايات و الجنح التي يرتكبها أثناء ممارستها السلطة،فهذه المادة تكرس مبدأ المساواة بين المواطنين مهما كانت مراكز مسؤولياتهم. [1]

ثانيا: المنظومة القانونية في الجزائر:

- قانون الأحزاب السياسية:

قانون الأحزاب المعتمد سنة 1989 و المعدل سنة 1996 الذي سمح بظهور أكثر من تشكيلة سياسية تقلصت بعد الشروط التي اقرها القانون العضوي للأحزاب سنة 1997 في إطار حرية إنشاء الأحزاب السياسية،فالتطور الملحوظ المتعلق بهذه المسالة هو الانتقال من المادة 40 من دستور 1989 التي تسمح بتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي، إلى المادة 42 من التعديل الدستوري لسنة 1996 التي قضت على كل لبس و غموض، و أقرت حق تشكيل الأحزاب السياسية و لضمان ممارسة هذا الحق تم إقرار إجراءات بسيطة غير مفيدة لحرية تكوين الأحزاب السياسية مع أن تبني نظام الترخيص في النص الجديد لقانون الأحزاب رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997،من شانه تصنيف النظام الجزائري لتأسيس الأحزاب ضمن طائفة الأنظمة الوقائية،بمعنى أن القانون الجديد توخي التقليل من إنشاء الأحزاب الطفيلية التي تعمل ضد القانون الحد من تكاثرها و تنظيم الحياة السياسية بشيء من الحذر،حتى لا تقع السلطة في نفس الخطأ الذي وقعت فيه سنة 1989،

[1] نفس المرجع،ص90

عندما سمحت بظهور العديد من التشكيلات السياسية ذات التوجهات المختلفة،ما ساهم في حدوث انزلا قات خطيرة في ممارسة النشاط السياسي.

و في إطار برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،تحولت معظم الأحزاب السياسية إلى لجان مساندة و تأييد لبرنامجه و قانوني الوئام المدني و المصالحة الوطنية و الأكثر من ذلك تحول اليوم معظمها إلى لجان مساندة و تأييد للتعديل الدستوري،و ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية ثالثة. [1]

– قانون تأسيس الجمعيات:

قبل إقرار القانون كانت الجزائر قد تبنت في البداية نظام السيطرة الكلية على الجمعيات و إدماجها، و يعود ذلك بالتأكيد إلى التوجه التي تبنته الدولة آنذاك و هو الخط الاشتراكي و نظام الحزب الواحد،الذي استبعد كل الجمعيات التي لم تكن منسجمة مع روح التعبير السياسي الأحادي،و تحويلها إلى مجرد آليات تعبئة الجماهير لمساندة النظام الحاكم.

و مع أن حرية إنشاء الجمعيات قد وردت في مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر،إلا أن مدلولها يختلف من دستور لأخر،فدستوري 1963و 1976 حصرا حرية إنشاء الجمعيات في الجمعيات الغير سياسية،كونهما استبعدا صراحة التعددية السياسية و الحزبية،بنصهما على أحادية السلطة و العمل السياسي،أما مع دستور 1989 المعدل سنة 1996 عرف مفهوم الجمعيات تحولا كبيرا،بحيث لم يعد محصورا في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الرياضية،بل امتد إلى المجال السياسي الذي جسدته المادة 40 منه.

[1] ادريس بوكرا ،"نظام الأحزاب السياسية طبقا للآمر رقم:97-09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية و التقييد"،مجلة إدارة،العدد:2،1998 ،ص ص 45،46

أما فيما يخص الحرية النقابية سواء تعلق الأمر بالمطالبات أو بضمان الحق في الإضراب آو التفاوض الجماعي فقد تم إعادة التأكيد على هذا المبدأ ليس فقط في الدستور و إنما نظم أيضا في إطار قانون 21 ديسمبر 1991، الذي يعترف للعمال المأجورين في القطاعين العام و الخاص بالحق في تكوين منظمات نقابية مستقلة متميزة عن الأحزاب السياسية و فيما يتعلق بالحق في الإضراب و التظاهر ،خطت الجزائر خطوات منذ اضطرابات أحداث 05 أكتوبر 1988، و تعد القطر الوحيد الذي حقق تقدما في هذا الإطار،فقد شمل دستور 23فيفري1989 و التعديل الدستوري لسنة 1996 تعميم حق الإضراب حقا مشروعا يتمتع بحماية دستورية في حالة ممارسة في إطار القانون. [1]

و طبقا لتعديل الدستور في 1996، ثم حصر السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية و الحكومة،مع تحديد كيفية و شروط انتخاب الرئيس.إلى جانب تحديد المدة الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

و عرفت الجزائر في جوان 1997،ثاني انتخابات تشريعية في عهد التعددية السياسية،تحصل فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تم تأسيسه في نفس السنة على أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني،فيما قرر الرئيس اليامين زروال في العام الموالي تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة أعلن السيد عبد العزيز بوتفليقة من ترشحه فيها في ذكرى وفاة الرئيس هواري بومدين في 27ديسمبر 1998 بصفته مرشحا حرا، ليتم انتخابه في 15افريل1999 رئيسا للجمهورية،محددا ثلاثة أهداف في برنامجه الرئاسي شملت إعادة السلم و الاستقرار لربوع الوطن،إنعاش الاقتصاد الوطني و إعادة

[1] قاسي عمران، «الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن و آليات ضمانها في نص التعديل الدستوري لسنة 1996»،رسالة ماجستير(كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2001) ،ص91

الجزائر إلى مكانتها في المحافل الدولية،فضلا عن ذلك سجلت العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر ،مع دخول الدستور الجديد في صيغته المعدلة حيز التنفيذ،بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه في نوفمبر 2008 على التعديلات الجديدة التي اقرها الرئيس بوتفليقة، بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر،مع دخول الدستور الجديد في صيغته المعدلة حيز التنفيذ،بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه في نوفمبر 2008 على التعديلات الجديدة التي اقرها الرئيس بوتفليقة،و أكد دستوريتها المجلس الدستوري،و تضمنت هذه التعديلات 13 مادة أساسية تخص تعديل 11 مادة من ناحية الشكل و المضمون،و إضافة مادة جديدة تنص على عمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع خطوط تمثيلها في المجالس المنتخبة،كما تم إدراج مادة جديدة نشير إلى استبدال وظيفة رئيس الحكومة بوظيفة الوزير الأول ،علاوة على إدراج محور حماية رموز الثورة ، و ترقية كتابة التاريخ و تعليمة للأجيال الناشئة،كما أضيفت جملة في المادة178، تنص على انه لا يمكن لآي تعديل دستوري أن يمس برموز الجمهورية و انه لا يجب المساس بالعلم الوطني و النشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة و الجمهورية، مع التنصيص على إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية. [1]

فبعد حقبة زمنية كانت الأولوية فيما انتساب الأمن و الطمأنينة جاءت حزمة الإصلاحات السياسية الأخيرة لتنقل الجزائر المستقلة إلى عهد جديد من الديمقراطية و الحريات و حكم المؤسسات،و يتعلق الأمر بخمسة قوانين تخص"نظام الانتخابات" و " حالات تنافي مع العهدة البرلمانية" و "توسع فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة"و"الإعلام"و"و الأحزاب السياسية"،

[1] عبد الرحيم صابر،"الإصلاح الديمقراطي في الجزائر" متحصل عليها من موقع: http:/www.arab.reform.net

إلى جانب القانونين المتعلقين بـ"الجمعيات"و"الولاية" في انتظار استكمال هذه الخطوة بمراجعة الدستور المنتظرة سنة 2012، و قد تمت المصادقة على كافة هذه القوانين من قبل غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) بعد نقاشات أثرت النصوص و عدلت في بعض الأحكام الواردة فيها، كما سبق عرض هذه القوانين على غرفت البرلمان نقاش مستفيض على مستوى هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية التي استحدثت خصيصا من اجل التعرف على انشغالات

و مطالب الطبقة السياسية و الشخصيات الوطنية و يعد القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الذي يتضمن 283 مادة أول قانون تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان،و يرمي هذا القانون إلى تعميق الممارسة الديمقراطية عبر تكريس الشفافية و القواعد الضامنة لاختيار الشعبي نزيه و حر إلى جانب تعزيز الضمانات قصد توطيد علاقات الثقة بين المواطنين و المنتخبين و المؤسسات،كما تتضمن إحكام القانون الجديد مراقب العملية الانتخابية من قبل قضاة و استعمال صناديق اقتراع لشفافية و تسليم محاضر فرز أوراق الانتخابات لممثلي المترشحين المنتمين للأحزاب و الأحرار.من جهة نص القانون العضوي المحدد لكيفيان توسيع تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة على وضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي على مستوى المجالس الشعبي الوطني عقب الانتخابات الأخيرة صدى ايجابيا على المستوى الدولي إذ أشادت العديد من الدول و المنظمات بهذه التجربة التي ارتقت بالمرأة الجزائرية إلى مصف مثيلاتها في البلدان المتقدمة من حيث المشاركة في العمل السياسي. [1]

أما القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية المتضمن لسبع مواد فقد تضمن أحكاما أعادت تنظيم العلاقة بين الإدارة و الأحزاب في إطار متوازن و شفاف و متناغم يقوم على مبدأ احترام الطرفين للقانون خلال ممارسة مهامها.

[1] نفس المرجع

و ينص القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية كذلك على الالتزام بعدم تأسيس أي حزب سياسي أو ممارسة أي نشاطات مخالفة لقيم ثورة أول نوفمبر 1954 و الإسلام و الهوية الوطنية او على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو ممارسة طائفية أو تمييزية.

كما جاء القانون العضوي المتعلق بالعلام الطي ورد في المادة 132بحماية أفضل للصحفي على الصعيدين الاجتماعي و المهني مثلما نص أيضا على "إلغاء أحكام السجن المتعلق بجنح الصحافة"،و يتضمن هذا القانون إنشاء هيئتين للضبط تخص الأولى الصحافة المكتوبة(حلت محل المجلس الأعلى للإعلام الذي اقره قانون 90-07) أما الثانية فتتعلق بضبط الحقل الإعلامي السمعي البصري و هو انقطاع المدعو للانفتاح ،و يرمي القانون المتعلق بالجمعيات بدوره إلى بعث و تفعيل العمل الجمعوي من خلال إبراز القدرات و الكفاءات التي تزخر بها سيما في مجالات المعرفة و التكنولوجيات المتطورة و التضامن الوطني.

و علاوة على القوانين المندرجة في أطار الإصلاحات السياسية صادق نواب غرفتي البرلمان السابق على القانون المتعلق بالولاية الذي ورد في المادة 183 و يهدف إلى تمكين هذا القضاء من أداء دوره ممارسة السيادة الوطنية في إطار وحدة الدولة.[1]

المطلب الثالث: الآليات المتعلقة بالنظام الاقتصادي.

تبنت الجزائر منذ استقلالها النهج الاشتراكي لبناء و تنمية اقتصادها، و عملت على تكوين اقتصاد وطني متمركز حول الذات يقوم على أساس التخطيط و المركزية و ملكية الدولة للوسائل و الأملاك

[1] نفس المرجع

العامة وسط سيطرتها على مختلف الأنشطة الصناعية و الزراعية الخدماتية و اعتمدت في تمويل ذلك على الريع النفطي، و كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة و تمتلك حركيتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات و الضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن كما طبقت الدولة الجزائرية نظرية النمو الغير المتوازن القائمة على الاهتمام بتطوير قطاع الصناعة كقطاع رائد و في المقابل همشت القطاعات الاقتصادية الأخرى،فقطاع الزراعة عجز على توفير المنتجات الفلاحية للبلاد لذلك ارتفعت الفاتورة الغذائية المستوردة أكثر لتمتص ما يعادل 12،5% من عائدات البترول.

و بعد أحداث اكتو بر 1988 انتبهت الدولة لأسعار الطاقة أكثر محاولة تغيير نمط صادراتها ،بما أن الأسعار صارت في أيادي أجنبية، و أعطى صندوق النقد علامات للجزائر في مراحلها الانتقالية،المغيرة لسياسة احتكار لبس الدولة،صاحبتها عودة الأراضي الزراعية لمن يخدمها،حين أممتها الدولة في السبعينات مع إعطاء البنك المركزي سلطة تحديد الديون و توزيع الأموال. [1]

احتلت الجزائر مراتب وسطى في معد الدخل للدول عام 1992،مركزة على توزيع نشاطها الاقتصادي،فخصصت الدولة98% من وإرادات النفط لتحسين قيمة عملتها،كما ظهر على الساحة ضرورة تغيير النمط الريفي،و إدخال التجارة كمحرك أساسي للاقتصاد،حيث انتهجت الجزائر مخططات اقتصادية جعلت بذلك اقتصاد الجزائر و في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا،فهذه البرامج تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات ،

[1] فضيلة عكاش،"الاثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر"،كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005،ص88

و الهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية و إعداد النظام المالي و الجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة، و الذي يهدف لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول من الأهداف الاقتصادية يرتكز على الاستثمار العمومي و عصرنه الهياكل الاقتصادية، كأولويات هذا البرنامج الحد من الفقر،القضاء على البطالة،توزيع الثروة على مناطق الوطن و دفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،كما تم الاهتمام في هذا البرنامج على حملة من الأمور و الانجازات العامة في مجال الصحة،الاستثمارات و تنويعها،التنمية المستدامة ،حماية الموارد الطبيعية. و تعرضت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى سلسلة من الإصلاحات المتعاقبة و ذلك بحثا من الدولة الجزائرية في محاولة لمواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة و التي على رأسها العولمة الاقتصادية،و تنصب جل الإصلاحات في الانفتاح على الأسواق الخارجية(اقتصاد السوق)

و تقليص دور الدولة في الشؤون الاقتصادية و من أهم هذه الإصلاحات،استقلالية المؤسسات،التعديل الهيكلي،قانون النقد و القرض،تحرير التجارة الخارجية،قوانين ترقية الاستثمار برنامج الخصخصة،فضلا عن اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و المفاوضات من اجل الانضمام إلى المنظمة العالمية. [1]،

[1] نفس المرجع ص 89

المبحث الثالث: معوقات ترسيخ الديمقراطية في الجزائر.

تعاني عملية الديمقراطية في الجزائر من مواجهة بعض الصعوبات التي تشكل عراقيل في طريق الانتقال من نظام حكم إلى نظام حكم أكثر ديمقراطية،فالانتقال إلى الديمقراطية ليس سهلا و لا سلسا و من خلال هذا سنتطرق إلى بعض معوقات ترسيخ الديمقراطية في الجزائر منها:

المطلب الأول: المعوقات السياسية.

المطلب الثاني: المعوقات السياسية.

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية.

المطلب الأول: المعوقات السياسية.

تتمثل المعوقات السياسية فيما يلي:

الصراعات السياسية الخفية أو المكتوبة التي تعود جذورها و بدايتها إلى السنوات الأولى لانتزاع الاستقلال الوطني و كذلك بسبب دفاع الجبهة من مبادئ وطنية معينة تعمل من اجل تحقيقها مثل البناء الاقتصادي وفق النمط الاشتراكي و السعي إلى تحقيق الاستقلال عن كل نفوذ أو ضغط خارجي و كذلك فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي و الإداري، و عدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أداؤه السياسي إضافة إلى غموض مشروعه السياسي و التنموي.[1]

[1] خولة كلفالي ،"مقتضيات و خصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989/02/23"كراسات الملتقى االوطني الاول التحول الديمقراطي في الجزائر (كلية الحقوق و العلو م السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005،ص178

أضف إلى ذلك بعض المواطنين قد ظلموا و هضمت حقوقهم فالتجئوا إلى هيئات و هياكل الحزب فلم تنصفهم ، فسحبوا ثقتهم خاصة بعدما راو الانحرافات العديدة و الخطيرة التي أتاها بعض المسئولين غير الملتزمين الذين تسللوا إلى صفوف الجبهة وفق خطوة مدروسة و لأغراض خاصة ليخربوها من الداخل.قوة مؤسسة الرئاسة بالتحالف مع الجيش أدى إلى تقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية.

غياب المشروع الاجتماعي التنموي في مرحلة الثمانينات اثر سلبا على فعالية الدولة مما سمح لنمو حركات معارضة في المجتمع تشكك في شرعية النظام السياسي ، وكذلك التجاوزات والسلبيات المتعلقة بممارسة السلطة منها احتكار السلطة وتزوير الانتخابات وتهميش ذوي الكفاءات والخبرات بالاعتماد على ظاهرة "أهل الثقة قبل أهل الخبرة " ، وعدم تطبيق القانون واختلاس الأموال العامة ، وهو ما أدى إلى انفصام القاعدة عن القمة وفقدان الثقة الشعبية في كل ما هو حكومي أو حزبي [1] .

كما أن ضعف الحركات المجتمع المدني ومحدودية دورها في الحياة السياسية زاد من إمكانية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، فالبرغم من التزايد الهام في عدد الجمعيات في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية حيث تجاوز عدد الجمعيات في الجزائر 120 ألف جمعية سنة 2013 إلا أن دورها في الحياة السياسية، و صناعة القرارات السياسية المحلية منها المركزية لا يزال محدودا جدا، فعلى المستوى المحلي و على الرغم من العدد الكبير للجمعيات في مختلف البلديات،

[1] نفس المرجع ص178

ومع التنصيص القانوني على دورها الفعال في إرساء معالم الديمقراطية و التشاركية التي جاء بها قانون البلدية 11-10،

إلا أن دورها في العملية التنموية لا يزال محدودا جدا إذ يكاد يكون معدوما لنظرية الثقافة السياسية السائدة التي تعتبر أن الجمعيات مجرد مصدر خرجت منه بعض الأفراد آو تبعتها لأحزاب سياسية معينة حالت دون تفعيل دورها.[1]

أما على مستوى المؤسسات العسكرية فكان العنف قد برز بشكل كبير منذ أحداث أكتوبر 1988 في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد ثم تطور هذا الدور بعد استقالة الرئيس بن جديد و ترسيخ هذا الدور في عهد الرئيس اليامين زروال حتى أصبح الرئيس لا يستطيع أن يسيطر على مجريات الأحداث،بل أصبحت المؤسسة العسكرية عاملا أساسيا في ممارسة العنف ضد الجماعات الإسلامية حيث ساهمت في زعزعة الثقة و الهيبة في مصداقية الحكم، و لم يستطع الجيش تقديم أي رؤية سياسية للخروج من الأزمة السياسية و الدستورية سوى التخلص من الرؤساء و السيطرة على السلطة.[2]

[1] نفس المرجع،ص181.
[2] منصور لخضاري ،"المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر في الجزائر "مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي و الإداري (قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر2005،) ، ص101

المطلب الثاني : المعوقات القانونية

من بين أهم المعوقات القانونية التي تمثل عائقا كبيرا في عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر نذكر منها:

تشعب القوانين وتضاربها ، بسبب ما تلجأ إليه السلطة من محاولات علاج المشكلات بإصدار قوانين جديدة تحت وهم أن مجرد إصدار التشريع سوف يحل المشكلة ، إضافة إلى تدني مستوى السياسية التشريعية في الجزائر والتي أدت في الكثير من الأحيان إلى صدور قوانين معيبة ناقصة وحتى غير دستورية ، بسبب التسرع في إعدادها ، مما يؤدي إلى أن تكون نتائج تطبيقها في الميدان أحيان معاكسة لروحها ، عدم احترام القوانين بدءا بانتهاكات التي يعرفها الدستور سواء بالعدوان المعتمد على الحقوق والحريات الأساسية أو بالانتهاكات العامة لمقوماته السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية ، وانتهاء بتراجع مبدأ سيادة القانون وتآكل هيبة الدولة جراء عدم قدرتها على تطبيق هذه القوانين ، والسبب في ذلك يرجع بصفة عامة إلى استشراء الفساد على نطاق واسع في الجزائر حيث إن قوي وعناصر الفساد لا تمارس أنشطتها ولا تعظم أرباحها إلا من خلال كسر القانون وإن وجود هذا العائق يترجم إنفراد الحاكم بالحكم واستئثاره بكل السلطات أولا ، وأن وجوده كذلك يؤثر على مكانة الدولة ودورها ككيان قانوني يشمل الجميع.[1]

[1] اسماعيل الشطي و آخرون،مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،2003، ص245

كذلك استمرار العمل بقانون الطوارئ مع جملة من القوانين الأخرى المشابهة له التي تضع قيودا على حرية الأشخاص في الاجتماع والتنقل وتعطي الحق بالقبض على المشتبه فيهم دون التقيد بأحكام الإجراءات الجنائية ، كما أن هذه القوانين تمكن من مراقبة الصحف والمطبوعات قبل نشرها ، فالتجاوزات والانتهاكات التي قد ترتكبها الأجهزة الأمنية والتنفيذية خلال تطبيقها لهذه القوانين قد تشكل عائقا مناخا غير ملائم لتدعيم عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر .

عدم ملائمة الدستور مع عملية التحول والترسيخ الديمقراطي ، حيث أن الانتهاكات العديدة لمبادئ الدستور وترجيح الكفة لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والاستقلال الشكلي للسلطة القضائية ، وبذلك فإن النص الدستوري لم يعد يتلاءم مع الواقع الفعلي أو مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري ، والقاضية بالتحول إلى النظام الديمقراطي وترسيخه[1].

[1] نفس المرجع ص248

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

لقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية خانقة في الثمانينات بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على البترول والغاز حيث كان يشكل 97% من الصادرات ، وبعد انهيار أسعار النفط أخذ الاقتصاد الجزائري يتدهور كليا حيث كان سعر البرميل في أكتوبر 1981 حوالي 43 دولار في أمريكي وأنخفض في مارس 1983 إلى 29 دولار ثم إلى 12 دولار في فيفري 1986بالإضافة إلى ارتفاع إستاد المواد الاستهلاكية وبالمقابل انخفاض محسوس في الاستثمارات الإنتاجية .

وما زاد هذه الأزمة تعقيدا عدم وجود سياسة تنموية استثمارية واضحة المعالم إضافة إلى سوء التسيير وبذلك توقف النمو الاقتصادي وزادت المديونية الخارجية ، ضف إلى ذلك عدم نجاح سياسة التخطيط لاسيما فيما يتعلق بالتشغيل والتوازن بين التكوين والتوظيف ومعادلة الإنتاج والاستهلاك والتحكم في النمو بصورة عامة مع سوء التسيير وتبذير الثروة الوطنية وتفاقم مخاطر الأزمة الاقتصادية .

ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وندرة المواد الاستهلاكية ، وزد على ذلك ارتفاع النمو الديمغرافي الذي رافقه زيادة في المطالب الاجتماعية من غذاء وعلاج وتعليم وأمام عجز الاقتصاد على استيعاب كل هذه المطالب الاجتماعية من غذاء وعلاج الصحية وانتشار البطالة ، وهذا بسبب انخفاض النشاط التنموي والاستثماري [1].

[1] Amrane Ahdjouj, Algerie état pouvoir et société (1962-1965)Alger Ed pigraph,1992P154

كما تتعدد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر مثل ، الفقر والبطالة وتدني مستوى التعليمي حيث أن البطالة بالرغم من جميع المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل خلق مناصب عمل إلا أنها لازالت تعاني من مشكل البطالة الذي يعتبر بابا للانحراف والجريمة ويمكن ربط مشكل البطالة في الجزائر الذي عرفته في الستينات والسبعينات بالسياسة الاقتصادية 1966–1977 والتي أعطتنا الأولوية للصناعة الثقيلة قبل الفلاحة وبالتالي فلم تكن مناصب العمل كافية لتغطية حاجات السكان التي سنويا ترتفع بنسبة 3.2 % سنويا ، فحسب ما جاء في تقرير منشورة في سنة 1981 في مجلة جزائرية من المشاكل الرئيسية في الجزائر المعاصرة مشكل الشباب وخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 14–17سنة لم يستطيعوا إيجاد عمل سوى الذهاب إلى الخدمة الوطنية ، وزيادة على ذلك فإن البطالة المقنعة كانت منتشرة وسط سكان الريف حيث أن أكثر من 72% الريفيين كانوا يملكون 22% فقط من الأراضي ، فالبطالة تعد من العوامل الأساسية للفقر وتظهر انعكاساتها على مداخل الأسرة .

أما بالنسبة لتدني المستوى التعليمي أصبح معترف به لدى الجميع ، وأن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا للثقافة وبالتالي تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد على فشل المشاريع العربية [1] .

[1] عبد الرزاق الفارس ،الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي،القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص ص،21،22

الخلاصة :

تطرقنا في دراسة هذا الفصل أهم النقاط التي توضح مسار عملية التحول والانتقال الديمقراطي الذي سعت من أجله الجزائر وذلك بهدف تعميق مفهوم الديمقراطية من خلال المرور عبر مراحل التي أتبعتها الجزائر وأهم التحولات التي تطرقت إليها من خلال توضيح الأفاق المستقبلية لعملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر عبر المباحث التالية أبرزت مسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر حيث تطرقنا بذلك إلى أهم نقطة المتمثلة في سير النظام الجزائري قبل إقرار التعددية السياسية والمراحل التي مرت بها آنذاك دون أن ننسى أحداث الخامس أكتوبر 1988 التي تعتبر المرحلة المهمة في النظام الجزائري التي أستطاع من خلالها النظام الجزائري تحديد نمط التحول من خلالها وظهور بعدها بما يسمى بالتعددية السياسية أو التعددية الحزبية التي يشير مفهومها إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي .

و البحث كذلك في أهم آليات ترسيخ الديمقراطية في الجزائر من خلال التطرق إلى بعض الآليات المتعلقة بالنظام السياسي والقانوني وأخيرا الآليات المتعلقة بالنظام الاقتصادي.

وفي الأخير تم توضيح أهم المعوقات التي كانت تتعرض عملية ترسيخ الديمقراطية في الجزائر ومن أهم هذه المعوقات.

المعوقات السياسية والقانونية وفي الأخير المعوقات الاقتصادية.

الخاتمة

تبرز المعوقات الداخلية و الخارجية للأنظمة السياسية العربية من خلال عملية الترسيخ الديمقراطي في أهم المعوقات السياسية و القانونية و الاقتصادية التي كانت الدافع في زيادة مطالب و حاجيات الشعب و بذلك برزت العديد من مشاكل عانى منها الشعب، حيث لن يكون تحقيق مطالب المواطنين بالشكل الجيد إلا بإرسال مؤسسات مناسبة تساهم في تحقيق عملية التحول الديمقراطي، حيث تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاث مسألة الترسيخ الديمقراطي و معوقاته الداخلية و الخارجية في الأنظمة السياسية العربية، و ذلك بالبحث في أهم آليات ترسيخ الديمقراطية باعتبارها موضوع ذو أهمية تسعى كل دولة من أجل تحقيقه كآلية للحكم.

فكان التركيز في الفصل الأول على ضبط أهم المفاهيم الرئيسية الواردة في البحث والعلاقة الإرتباطية التي تجمع بين المفاهيم المتشابهة مثل الديمقراطية و التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي.

لأن الموضوع يدور حول عملية الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

كان التركيز بعد ذلك على واقع الترسيخ الديمقراطي داخل الأنظمة السياسية العربية من خلال أهم العوامل الداخلية و الخارجية و الآليات المؤدية لعملية التحول و الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية وصولا إلى تحديد أهم المعوقات السياسية منها و الاقتصادية و القانونية في الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية.

و في نهاية الدراسة كان لابد من البحث و التركيز على إبراز معالم عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و أهم معوقاته من خلال توضيح مسار عملية الآليات المتعلقة بالنظام السياسي و القانوني

و الاقتصادي و في آخر الدراسة تم التركيز على المعوقات السياسية و القانونية و الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة

و توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من النتائج و الاستنتاجات:

- أن الديمقراطية هي حاصل تضافر عوامل متعددة داخلية و خارجية، و هي آلية و قاعدة ممارسة السلطة السياسية و ذلك من خلال ثلاث مبادئ هي:

مبدأ التداول السلمي على السلطة.

مبدأ المساواة الذي تجسده الدولة القانونية.

مبدأ الحرية التنظيمية أي إقرار التعددية .

- أن العبرة ليست بالانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالمهم أن تترسخ الديمقراطية و يستقر النظام الديمقراطي.

- أن رسوخ الديمقراطية يتحقق من خلال تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية.

- أن يقتنع كل الفاعلين السياسيين من أحزاب و مختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للديمقراطية و التزام بقواعد اللعبة السياسية كما حاولت الدراسة التركيز على أهم آليات ترسيخ الديمقراطية في النظام الجزائري و ذلك من خلال:

نشر ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في نشر قيم الديمقراطية و تعزيزها داخل المجتمع.

تطوير مختلف المؤسسات و المستويات الاقتصادية و الاجتماعية،و ذلك في إطار علاقتها الوطيدة مع الديمقراطية.

- العمل على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

و يبقى النظام الديمقراطي هو النظام الأقل سوءا،و على الجزائر كدولة و سلطة أن تسعى إلى ترسيخه كنظام للحكم و تضمن استقراره.

أولا : باللغة العربية

❖ الكتب :

- إبراهيم خضر لطيقة،الديمقراطية بين الحقيقة و الوهم،القاهرة : عالم الكتب للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2006.
- أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية ، 2004.
- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الوطن العربي و التحديات المعاصرة، القاهرة : الشركة المتحدة 2008.
- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسة الوحدة العربية، 2000.
- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية عي العالم الثالث، الكويت : دار المعرفة 1997 .
- إسماعيل الشطي و آخرون، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003.
- إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2002.

الجامعي الحديث، 2006.

- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان مصر : المكتب الجامعي الحديث2006.
- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، الديمقراطية و الحرية وحقوق الإنسان، مصر: المكتب
- حسين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999.
- حلمي شعراوي، علم الإجتماع السياسي أسسه و أبعاده، بغداد: دار الحكمة للطباعة
- داود الباز، الشوري و الديمقراطية النيابية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004.
- سليم فرحان جيثوم، التعددية السياسية و التداول السلمي على السلطة، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2000.

- سيد عبد المطلب، خصائص الثقافة السياسية و أثارها على المشاركة السياسية، القاهرة: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية: 2005.
- صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (تر:عبد الوهاب علوب)، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.
- صلاح سالم، أنماط الإستيلاء على السلطة في الدول العربية، القاهرة: مكتبة جديولي 1992.
- عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع 2007.

العلوم السياسية ،2006.

- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.
- عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- فايز الربيع، الديمقراطي بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004.
- القصبي رشاد عبد الغفار، التطور السياسي و التحول الديمقراطي ج2 القاهرة: كلية الإقتصاد و
- القصبي رشاد عبد الغفار، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004.
- محمد السويدي، مفاهيم علم الإجتماع الثقافي، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ،1991.
- مصطفى النشار : تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى إبن خلدون، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر والتوزيع، 2005.
- هدى ميتكس "الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" من المؤلف علي الدين هلال الدسوقي، في إتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة 1999.

و النشر، 1991.

- عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى للنشر، 1990.
- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة لتجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- محمد العربي ولد خليفة، الثورة الجزائرية معطيات و تحديات، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.
- منعم العمارة، الجزائر و التعددية المكلفة، بيروت: مركز الوحدة العربية ، 1999.

❖ الـــدوريـــات :

- فاطمة بدروني، "التحول الديمقراطي و الهندسة الإنتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات"، مجلة: دفاتر سياسة و القانون، أفريل 2011.
- إسماعيل الشطي، "الديمقراطية كآلية لمكاحة الفساد و التمكين للحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، عدد :31، 2007.
- عز عبد الكريم سعداوي "التعددية السياسية في العالم الثالث "نموذج الجزائر"، مجلة الساسية الدولية، العدد: 138، أكتوبر 1999.
- زهرة زرقين،"أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر و الممارسة (مقاربة ميدانية)" مجلة، الباحث الإجتماعي، العدد :10، سبتمبر 2010.
- محمد عز العرب، "الفقر في الوطن العربي"، مجلة الشؤون العربية، العدد:125، 2006.
- فاطمة مساعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مجلة: دفاتر السياسية و القانون، أفريل 2001.
- عبد العظيم حير حافظ،"النظام الدولي الجديد و الولايات المتحدة الأمريكية،"جريدة الإتحاد، العدد: 1474، 18 جانفي 2007.
- محمد فائق، "حقوق الإنسان و التنمية " مجلة المستقبل العربي، العدد: 251، 2000.
- حسن حنفي، تداول السلطة أم حوار أجيال"، الخبر الأسبوعي، أوت،سبتمبر 2001
- علي محمد علي، "التحول الديمقراطي مفاهيم و مداخل نظرية "مجلة العربي، العدد: 465، 1997.

- أحمد ثابت، " التعددية السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 115، 1992.
- إدريس بوكرا، " نظام الأحزاب السياسية طبقا للأمر رقم 97-09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية و التقييد "، مجلة إدارة، العدد: 02، 1998.
- بوزيد لزهاري،"تعديل 28 نوفمبر و حقوق الإنسان "، مجلة إدارة، العدد: 01، 1997.
- إلهام نايت سعيدي، "طبيعة التحول الديمقراطي "، كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.
- خولة كلفالي ،" مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989/02/23.
- فضيلة عكاش "الآثار السياسية لانتفاخ الاقتصاد الانفتاح الاقتصاد في الجزائر" كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

❖ الدراسات الغير المنشورة:

- العيدي صونيا ، " المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر " ،رسالة ماجستير (مقدمة في قسم علم الاجتماع ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005).
- زكريا بريوني،"النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي – دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الرشادة و الديمقراطية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري،قسنطينة)،2010.
- نفيسة رزيق" عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الآفاق"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص تنظيمات سياسية و إدارية)، جامعة باتنة 2009/2008.
- منصور لخضاري،" المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر" (مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي و الإداري) قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2005.
- قاسي عمران،" الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن و آليات ضمانها في نص التعديل الدستوري لسنة 1996"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق)، جامعة الجزائر،2001.
- محمد عمران،"مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر 1962-1997"، مذكرة الماجستير (قسم العلوم القانونية و الإدارية، جامعة بسكرة،2004).

المواقع الالكترونية:

- أحمد جويد،"الأنظمة السياسية العربية و إشكالية التداول على السلطة"، متحصل عليه من الموقع: http ://www. http ://www.alhewar.org/bebat/show.art-asp ?aid :63922
- برهان غليون،"الديمقراطية في الوطن العربي"، متحصل عليه من الموقع: http ://www.aLjazera.net
- برهان غليون،"معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، متحصل عليه من الموقع: http ://www.aLmoTamar.com/document36/6dos.
- حسين توفيق إبراهيم" أنماط التحول الديمقراطي في العالم الثالث "، متحصل عليه من الموقع : http ://www.aLjazera.net/NR/execes/21019FIF3107.hTm
- زاهي المغيري، " المداخل النظرية للتحول الديمقراطي "، متحصل عليه من الموقع : http ://www.hewarat.com/Frum/showpost.php.
- سعيد بن سعيد العلوي، "أليات و عوامل التحول الديمقراطي" متحصل عليه من الموقع : http ://www.issame1982 maKcobblog.com
- شرين الدايماموني، مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، http ://www.aLjazera.net/MR/eAer?HTM8Did:9083
- عبد الرحيم صابر"الإصلاح الديمقراطي في الجزائر" متحصل عليه من الموقع : http ://www.arab-reform.net
- عبد الغفار شكر،"أثر السلطوية على المجتمع المدني" ج3 ، متحصل عليه من الموقع: http ://www. http ://www.alwatan.com

عبد الواحد بلقصري،"إشكالية الإنتقال الديمقراطي في المغرب و التجارب و المقارنة"متحصل عليه من الموقع http ://www.assuaal.com/sTudies

- عماد بن محمد،"التداول على السلطة " متحصل عليه من الموقع:
- http:/www.eddarb.com/articles/neus/php.123

- نور الدين نيو،" الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية "، متحصل عليه من الموقع http ://www.aLjazera.net/MR/eAer
- هناء عبيد، " الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر متحصل عليه من الموقع: http.www.anram.org/arcHiVe

❖ ثانيا : باللغة الفرنسية

❖ *Les livres :*

- ***Amrane Ahdjouj ,Algérie, état pouvoir et société (1962-1965)Alger,Ed Pigraph,1992,p154.***
- ***Abdlekader Yefsah, la question du pouvoir en Algerie,Alger : e.n.a.l,1992,p67.***
- ***Samuel huntington,the third wave :democratization in the twintieth century.(Norman :Oklahoma University press1991.)***

الفـــهـــــرس

مقدمــة..... أ-ب-ج-د

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية 6
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية..... 6
المطلب الثاني: ركائز ومؤشرات الديمقراطية..... 9
لمطلب الثالث: الأساس الفلسفي الديمقراطي..... 13
المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي..... 15
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي..... 15
المطلب الثاني : علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المشابهة..... 18
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي..... 21
المبحث الثالث: مفهوم الترسيخ الديمقراطي..... 29
المطلب الأول : المعوقات السياسية للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية..... 29
لمطلب الثاني : آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانوني..... 31
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي..... 36
الخلاصة..... 40
الفصل الثاني : واقع ترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية..... 44
المبحث الأول : العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية..... 44
المطلب الأول : العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية..... 44
المطلب الثاني : العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية..... 47
المبحث الثاني: آليات الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية..... 51
لمطلب الأول: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام السياسي..... 51
المطلب الثاني : آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانوني..... 55
المطلب الثالث: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلق بالنظام الحزبي..... 57
المبحث الثالث : معوقات الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية..... 59
المطلب الأول : المعوقات السياسية للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية..... 59
المطلب الثاني : المعوقات الاقتصادية للترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية..... 62
المطلب الثالث: المعوقات القانونية للترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية..... 64
الخلاصة..... 65
الفصل الثالث : مسار عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الجزائري و معوقات ترسيخه..... 68
المبحث الأول: مسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر..... 68
المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري قبل إقرار التعددية السياسية..... 68
المطلب الثاني: أحداث 05 أكتوبر 1988..... 68
المطلب الثالث:النظام الجزائري بعد اقرار التعددية السياسية..... 75
المبحث الثاني: آليات ترسيخ الديمقراطية في النظام الجزائري..... 79
المطلب الأول: الآليات المتعلقة بالنظام السياسي..... 79
المطلب الثاني: الآليات المتعلقة بالنظام القانوني..... 84
المطلب الثالث: الآليات المتعلقة بالنظام الاقتصادي..... 92
المطلب الأول: المعوقات السياسية..... 94
المطلب الثاني : المعوقات القانونية..... 94
المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية..... 97
الخلاصة..... 99
الخاتمـــة..... 101
قائمة المراجــع..... 103
الفهـــرس..... 104

"ملخص"

تهدف الدراسة إلى تشخيص العديد من المرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة التحول و الترسيخ الديمقراطي في الوطن العربي بصفة عامة،إضافة إلى منافسة هذه المرتكزات كمنطلقات و مرجعية يمكن اعتمادها في الجزائر كدراسة حالة لكونها إحدى الأنظمة السياسية العربية.

كما تستعرض الدراسة الآليات التي تساهم في عملية ترسيخ الديمقراطية في الجزائر من خلال تبيان أهم الآليات السياسية و القانونية و الاقتصادية، و ذلك بتحديد أهم معالم إقرار التعددية و التداول على السلطة، و بعض من التعديلات الدستورية خلال المسيرة السياسية.

و تستند الدراسة على جملة من الفرضيات و التساؤلات المنبثقة عن المشكلة البحثية،توضح بمجملها العلاقات الارتباطية بين الجوانب الرئيسية التي تدفع بالتحول و الترسيخ الديمقراطي،لذا استخدمت الدراسة كلا من المنهج التاريخي و منهج دراسة حالة و ذلك لتوضيح الجوانب السالفة الذكر.

و أخيرا خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها ،بأنه على الرغم من وجود أسس و مرتكزات نظرية ملموسة، و أخرى مازالت لازمة لترسيخ مسيرة الديمقراطية المنشودة،إلا أنها تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تحكم سلوك صنع القرار من جانب و الحاجة إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي من جانب آخر.

" **Summary**"

The study aims to diagnose many of the theoretical underpinnings necessary to embody the process of transition and consolidation of democracy in the Arab world in general, in addition to competition these cornerstones premises and references can be adopted in Algeria as a case study for being one of the Arab political systems.

The study reviews the mechanisms that contribute to the process of consolidation of democracy in Algeria by showing the most important mechanisms of political , legal, economic , and selecting the most important features of the adoption of pluralism and the rotation of power , and some of the constitutional amendments through the political process .

And the study is based on a number of assumptions and questions arising from the research problem, describes the overall relations between the relational key aspects that drive transformation and democratic consolidation, so the study used both historical method and approach and a case study to illustrate aspects of the foregoing.

Finally, the study concluded to a number of conclusions is most notably, that in spite of the presence of the foundations and the foundations of the theory of concrete, and the other is still necessary for the consolidation of the democratic process desired, it remains hostage to the political will that govern the behavior of decision-making on the part of and the need for framing business continuity **society** demands for political reform from the other side